

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بغنوان

الحدان الحدودية في العلاقات الدولية من التشديد إلى
مرونة الحدود المعولمة

اشراف الاستاذ :

عرجون شوقي

اعداد الطالب:

- يعقوبي حسين

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
خالد توازي	دكتور	رئيسا
عرجون شوقي	أستاذ دكتور	مشرفا ومقررا
زروقة إسماعيل	أستاذ دكتور	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

ملحق بالقرار رقم 1082... المؤرخ في 17 مارس 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.
السيد(ة): يعقوبي حسين الصفة: طالب ~~أستاذ~~ ~~معيد~~
الحاصل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 204953930 والصادرة بتاريخ...
المسجل(ة) بـ بكية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإختار أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، ~~مذكرة دكتوراه~~ أطروحة ~~دكتوراه~~ (د).
عنوانها: الحدود الحدودية في العلاقات الدولية من التشنيد إلى مرونة
الحدود المعولمة.
أصبح بشرفي أنني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022 / 09 / 15

توقيع المعني (د)



استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: حسين

اللقب: يعقوبي

اسم الأب: محمود

اسم ولقب الأم: بن يوسف فتحي

تاريخ الازدياد: 10/10/1993 مكان الازدياد: المسيلة

رقم الهاتف: 06, 75, 49, 30, 49

البريد الالكتروني: yaghacine@gmail.com

العنوان الشخصي:

الباكالوريا:

المعدل: 10.23 الشعبة/التخصص: تسيير وإقتصاد سنة الحصول على شهادة البكالوريا: 2013

الليسانس:

تخصص الليسانس: علاقات دولية الدرجة/سنة التخرج: 2020

الماستر:

تخصص الماستر: علاقات دولية الدرجة/سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

☒ عاطل عن العمل:

☐ موظف:

في حالة موظف:

وظيف عمومي:

قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة:

اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف دائم:

موظف في إطار عقود:

نوع العقد:

امضاء الطالب



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل .

ثم الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **عرجون شوقي** الذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه المذكرة.

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من قال فيهم ربنا وانخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما

كما ربياني صغيرا:

أمي الغالية أدامها الله لي وإلى أبي العزيز

وإلى من أشد بهم أزري:

إخوتي وأخواتي

وإلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي:

أهدي إليكم جميعا حصا جهدي وثمرتي عملي

مقدمة

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الحدود بين الدول حديثة الظهور، إذ لم تكن الحاجة تدعو إلى تخطيط الحدود في مطلع التاريخ البشري إلا بإقامة الأسوار القوية العالية بقصد الحماية وليس تحديد مناطق النفوذ ، ولطبيعة الإنسان ومواقفته للتطور أخذ يترك مناطق محايدة بينه وبين جيرانه عرفت بالتخوم تمثل أقاليم انتقال بين سيادة دولتين متجاورتين ، وهي عبارة عن فواصل طبيعية يصعب اختيارها إلا من نقاط معينة للمراقبة والدفاع وتحصيل الضرائب على التجارة عرفت في التاريخ الاسلامي باسم الثغور .

ولما كان اهتمام الدول بالحدود الدولية كبيرا ، إذ يحتل موضوع الحدود محورا أساسيا وبارزا في الأجندة السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، كأهم فاعل في العلاقات الدولية وعلى المستويات الرسمية التابعة للأجهزة الحكومية، والغير الرسمية ، كما اختلفت درجة الاهتمام بموضوع الحدود من دولة إلى أخرى حسب الرهانات والتحديات والتهديدات المرتبطة بالمصالح الكبرى للدولة خاصة مع بروز تهديدات أمنية .

كما يعد موضوع الحدود بصفة عامة من المواضيع التي اكتسبت أهمية بالغة في الدراسات الاستراتيجية وما زاد للأمر أهمية وتعقيدا في نفس الوقت هو التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد أن كان البعد العسكري في الغالب هو المحدد الأساسي في تحديد معايير القوة للدول وتحولها من بعدها العسكري إلى أبعاد أخرى أكثر ليونة، ومن أمن دولاتي إلى الأمن الإنساني، هذا التحول المعقد والمركب بات يفرض اليوم على الدول أخذ احتياطات وإجراءات أخرى تتعلق بأمن الأفراد، ولعل من أهم الإجراءات ما يعرف بالجدران الحدودية أو الحواجز، هذه الأخيرة التي قامت بإنشائها بعض الدول على مستوى حدودها ، مثال ذلك الجدار الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببنائه مع جارتها المكسيك ، بغية الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذا محاولة القضاء

على جميع أشكال الجريمة المنظمة مثل تجارة المخدرات، كما نجد الجدار العازل الذي وضعه الكيان الصهيوني لمحاصرة الفلسطينيين واضطهادهم وتضييق الخناق عليهم ، ضاربة بذلك كل المواثيق والمعاهدات الدولية عرض الحائط، متذرعة بأمنها القومي .

ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الحدود بين الدول في العلاقات الدولية سنحاول في بحثنا هذا تسليط الضوء على الجدران الحدودية في العلاقات الدولية من التشديد إلى مرونة الحدود المعولمة ، ومن أجل ذلك ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

الإشكالية :

ماهي مضامين وأبعاد الجدران الحدودية في العلاقات الدولية ؟

ومن خلال الإشكالية العامة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- كيف هو حال الجدران الحدودية في العالم اليوم ؟
- هل تأثرت الجدران الحدودية بالعولمة كغيرها من الظواهر السياسية ؟
- ما الذي يحكم رسم الحدود الدولية ؟

فرضيات الدراسة :

- خضوع الحدود الدولية لعدة محددات ومتغيرات والتي من بينها قوة الدولة وحجمها السياسي.
- يحدد تأثير الحدود الدولية في العلاقات الدولية حسب طبيعة العلاقات بين الدول .
- العولمة وا يعيشه العالم من تطورات هائلة قد أثر بشكل كبير على العلاقات الدولية وكذا على مفهوم الحدود الدولية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع الجدران الحدودية وعلاقته بالعلاقات الدولية ، وذلك من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الجدران الحدودية في رسم السياسة الدولية ، وكذا الآثار التي تتجم عنها .

أهداف الدراسة :

- السعي إلى فهم الموضوع وتعميق المعارف المتعلقة به .
- محاولة إبراز واقع الجدران الحدودية في السياسة الدولية
- معرفة الدور الذي تقوم به الجدران الحدودية في الحفاظ على الأمن وكذا القضاء على كافة التهديدات الخارجية.

منهج الدراسة :

- المنهج التاريخي: يساعد المنهج التاريخي على رصد مختلف المحطات التاريخية في العلاقات الدولية ، ومختلف الظروف التي مرت بها الجدران الحدودية.
- المنهج المقارن: فقد تم اعتماده للمقارنة بين توجهات الدول لظاهرة الجدران الحدودية.

الفصل الأول

الحدود الجغرافية السياسية

المبحث الأول : سياق تاريخي مفاهيمي للحدود بين الدول

تعد الحدود الدولية من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها بين دولتين أو أكثر والغاية من ذلك الاتفاق وتحديد سلطة وسيادة قوانين وداخل رقعة جغرافية محددة تتمتع بداخلها الدولة في تنظيم وسير وتضيف القوانين وحماية سيادتها ولهذا يتخذ مفهوم الحدود القانوني والسياسي أهمية كبيرة ولهذا تطرفه لدراسة مفهوم الحدود كظاهرة سياسية وقانونية ومسار التاريخي.

المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام

إن نشأة فكرة الحدود الدولية بمعنى الخط الذي يحيط بإقليم الدولة وفصله عن أقاليم الدول الأخرى ووضع بدايات ذلك الخط ونهاياته وكيفيات التفاوض بشأنه ، ويعود الفضل فيه إلى ثلاثة أمور وهي تأسيس القانون الدولي العام ، منذ انعقاد مؤتمر وستغالية لسنة 1648م الذي نص من خلال مجموعة من المبادئ على وضع الدولة القومية في أوروبا ومنها الإقرار على سيادة الدول وضرورة العمل جماعيا على تأمين، وضمان التوازن الدولي وذلك يمنع المساس بالحدود القائمة، وعدم التوسع على حساب الدول الأخرى.¹

وقد يحتاج البعض القول أن هذه الحدود كانت مستعملة عند الصينيين واليونانيين القدامى منذ عام 200 قبل الميلاد ، ولكن هذه الحدود لم تكن تعبر حقيقة عن حدود دولية ، بل كانت بمثابة تحوم مناطق حدودية مشتركة بين الممالك والدول والإمبراطوريات القائمة آنذاك وليس لها أي نظام قانوني يحكمها.²

¹ - عمر سعد الله، الحدود الدولية، النظرية والتطبيق ، الجزائر ، دار هومة، 2007 ، ص19.

² - مرجع نفسه ، ص ص 16- 17 .

ومنه، نرى بأن فكرة الحدود الدولية مصطلح جديد يعود الفضل فيها لتطور قواعد القانون الدولي العام وإلى مفهوم الدولة التي ظهرت بوصفها كيانا سياسيا في الجماعات الدولية في القرن السابع عشر، وبالتالي فهي فكرة حديثة نتجت عن جملة من المبادئ استهدفت إقرار ضوابط تخص واقع الدولة القومية من حيث إرتباطها بدول الجوار والمجتمع الدولي وليس هناك إجماع حول بداية تداول فكرة الحدود الدولية لكن البعض من تأثروا بموضوع كيان الدولة وسيادتها الإقليمية يرجعونها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر بينما يرجعونها الآخرون إلى القرن الخامس عشرة مع محاولة الإسكندر السادس عام 1937 م التي أقرت في معاهدة تورديسيلاس "التأكد من اسم المعاهدة) لتحديد مناطق النفوذ الاسبانية والبرتغالية بمقتضى خط يبدأ من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي¹.

أولاً: الحدود الدولية كظاهرة سياسية

الحد في اللغة يعني الحاجز أو الفاصل بين الشيئين متجاورين ويقصد بحدود الدولة ذلك الخط الذي يحيط بها بمعنى أنها الخط الذي تعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها².

والحدود هي عبارة عن خط يحيط بالدولة ويفصل اقليمها عن اقليم الدولة المجاورة وبه تبدأ سيادة الدولة داخل نطاق وتنتهي سيادته خارجه وهي ظاهرة اتفاقية بشرية لأن اختيارها وتعيينها وتخطيطها يتم بواسطة الانسان والحدود تتفق بعض الظواهر الطبيعية في بعض الأحيان وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون إقليم كذلك لا يتصور وجود اقليم غير محدد واضح المعالم³.

¹ - عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 22.

² - مرجع نفسه، ص 9.

³ - عدنان صافي، الجيوبوليتيكا، الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة، عمان، المركز الكتاب الأكاديمي 2010، ص 222.

وكذلك تعرف الحدود السياسية بأنها الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطتها كما أنها السباج الذي يضم بين أطرافه كامل ترابها الوطني وهي المجال الذي تطبق فيه كافة قوانينها وأنظمتها بدون تأثير أو تدخل خارجي، وعلى هذا الأساس فإن الحدود السياسية تعين وتحدد الإقليم الوطني الدولة الذي يحق لها قانونياً أن تقيم عليه الحدود وهو مجال التقاء كيانيين سياسيين يملك كل منهما مصالح وهيكل وفكر خاصاً به.¹

وكذلك تعتبر الحدود السياسية جزءاً مهماً من الكيان السياسي للدولة القائمة حديثاً وخط الحدود هو خط ليس فيه من الأبعاد إلا الطول يحدد مساحة الدولة ومجال سيادتها وسيطرتها والحدود ليس مجرد خطوط ترسم على الخرائط انفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر بل لها أهمية كبيرة من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وتزداد هذه الأهمية وتتبلور كلما حظيت بعناية وحماية أكثر الهيئات والمنظمات الدولية وأبرمت لغرض تثبيتها المعاهدات والاتفاقيات.²

لكن الطبقة السياسية تستخدم ذلك المصطلح للدلالة على "التخوم" أي تستخدم الحدود بمعنى المنطقة الأرضية غير المملوكة لأحد وغير المرتبطة بالمناطق العمرانية لهذا يمكن أن نستنتج بأن الحدود والتخوم كانا منذ أمد بعيد من المصطلحات الرئيسية في لغة العلاقات الدولية.³

حيث يرادف استعمال مصطلح الحدود الدولية من بعض الفقهاء مصطلح التخوم أو الحد الدولي هو الخط الذي يحد المعنى الذي يمتد إليه إقليم الدولة أما الثغر فهو منطقة أو مساحة من الأرض تترك حاجز بين إقليمين وكانت الثغور هي الصورة العالية قبل الدولة الحديثة وإذا كانت الحدود الدولية ترادف التخوم من الناحية القانونية فإن ذلك يمثل العكس

¹ - أحمد اسكندري، القانون الدولي العام: المجال الوطني، مطبعة الكاهنة، الجزائر، 1998، ص 10.

² - تغريد رامز هاشم محسن الغدادي، مفهوم الحدود كظاهرة سياسية، بابل، 2013، ص 02.

³ - عمر سعد الله، الحدود الدولية: النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 9.

في ميدان الجغرافيا السياسية والتي تعتبر أن الحدود وصفت دائماً كخطوط أو تهدف لتفصل بين سلطة دولتين أو أكثر على سطح الأرض.

الحدود السياسية هي خطوط وهمية لا وجود لها في الواقع ولكن وضعت بواسطة الانسان لتحديد أراضي الدولة التي يحق لها ممارسة سلطتها وقوانينها عليها. فما هي ظاهرة وضعية ابتكرها الانسان لتحديد ملكيات الدول وسيادتها على أراضيها بعد أغراض أهمها الأغراض أهمها الأغراض السياسية.¹

وكذلك تعتبر الحدود بين الدول ظاهرة سياسية ينفعه عليها حين دولتين أو أكثر من أجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة وقوانين دولة بالنسبة للدول التي تبدأ منها وتنتهي عندها سيادة وسلطة وملكية وقوانين دولة بالنسبة لجيرانها.²

ثانياً: الحدود الدولية كظاهرة قانونية

تعرف الحدود من الناحية القانونية هي الحدود الدولية التي ينتج عن يعينها أثارا قانونية تتصل النطاق سيادة الدولة³ ، فإن الحدود الدولية القانونية قد تكون من طبيعة برية أو بحرية فكلاهما يصلحان لتعين الحدود الدولية القانونية في تكون من طبيعة برية أو بحرية فكلاهما يصلحان لتعيين الحدود القانونية للدولة وبيان نطاق إقليمها أو من تم نطاق سيادتها الداخلية لأن الحدود كانت العصر القديم تخضع القانون الداخلي فقط، إذا كان بحري يعينها وتحديداتها من جانب واحد وبطريقة تحكيمية أما في العصر الحديث فيتم وضع الحدود وتخطيطها بالاتفاق بين الدول المعنية بواسطة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو بموجب قرارات التحكيم وأحكام القضاء الدولي.⁴

¹ - ايمان عماد، لماذا وضعت الحدود السياسية بين الدول وما أهميتها. تاريخ النشر 8 مارس 2015 ، على الرابط:

<https://www.limaza.com> ، بتاريخ: 5 juin 2018

² - تغريد رامز هاشم محسن الغدادي، مفهوم الحدود السياسية، كلية التربية الاساسية قسم الجغرافيا، جامعة بابل العراق.

³ - عمر سعد الله ، مرجع سابق ، ص 20 .

⁴ - أحمد اسكندري، القانون الدولي، الجزائر مطبعة الكاهنة 1998، ص12.

وكذلك تعرف الحدود الدولية في السياق القانوني بأنها الخط الذي يفصل اقليم الدولة عن أقاليم الدولة المجاورة لها وتمارس الدولة سيادتها داخل حدودها الإقليمية ولا تمتد هذه السيادة إلا استثنائياً خارج هذه الحدود وهذا المعنى مستنتج من نصوص مختلفة للاتفاقيات الحدودية ومن الأحكام القضاء الدولي الذي أوضح في مناسبتين مفهوم تلك الحدود بالإضافة الى سطح المساحة الأرضية الغلاف الجوي والمياه الإقليمية حسب العرف الدولية في عدة أماكن تكون باتفاقية جماعية أو رغبة انفرادية ودولية تتماشى مع متطلبات الأمن القومي والمصلح الاقتصادي في ملكية واستثمار الثروات الطبيعية الموجودة ضمن تلك المياه أو الأقاليم أو المدى الجوي لذا فإن مصطلح حدود هو مصطلح أو ظاهرة قانونية أو اتخاذ شكل ظاهرة قانونية شرعية تعترف بها الدول صاحبة العلاقة بالإضافة إلى المجتمع الدولي ولكننا نجد في أحيان كثيرة ظهور الأطماع لدولة مجاورة في جيواستراتيجية اقليم أو ثرواته الطبيعية وعندئذ نحاول عدم الاعتراف بشرعية لخط أو الحد الفاصل بينها وبين جيرانها وعندها تظهر المشاكل والأزمات قد تؤدي في أحيان كثيرة الى نزاع مسلح بين الدولتين المتجاورتين.¹

وكذلك تساعد الوظيفة القانونية بالنسبة للحدود الدولية على أنها تساعد الدولة على السيطرة على جميع أشكال تنظيماتها الداخلية والإدارية والثقافية والاقتصادية بحيث تسري قوانينها العامة في الضرائب والتجنيد والعقوبات على كافة سكان الدولة ضمن حدودها السياسية.²

¹ - تغريد رامز هاشم محسن البغدادي، محاضرة في مفهوم الحدود السياسية ، مرجع سابق، ص

² - نعيم الطاهر، جغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص

وعلى وجه العموم فإن خط الحدود الدولية في اطار البري والبحري يحدد نطاق السيادة والاختصاص القانوني للدولة وهو الذي يميز مفهوم الحدود الدولية القانونية في طبيعتها السياسية عن غيرها من المفاهيم التي يطلق عليها تعتبر الحدود الدولية.

وتتصدر الأهمية القانونية تتجلى هذه الأهمية في القانون الدولي والقانون الداخلي حيث نجد في القانون الدولي تعتبر الحدود الدولية المجال والنطاق الجغرافي الذي حول الصلح اقامة العلاقات كما تظهر الأهمية للقانون الدولي في كون النزاعات حول الحدود الدولية هي نزاعات حول الاقاليم أما القانون الداخلي تظهر أهمية الحدود بنسبة لتطبيق القانون مع كل الأشخاص الذي يقدمون داخل الإقليم وكيفية دخول الأشخاص والأموال وخروجهم من الاقليم.¹

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الحدود الدولية

ارتبطت الحدود الدولية مع ميلاد الدولة الحديثة في القرن الثاني عشر ميلادي والتي كانت تمثل كيانا مستقلا عن باقي الدول غير أن ذلك لا ينفي أن فكرة الحدود كانت مرتبطة منذ التاريخ القديم في العلاقات بين القبائل والشعوب بمفهوم تلك المساحة أو الحيز الذي يفصل بينها ، ثم تطورت الفكرة الآن إلى أن أصبحت الحدود تمثل خط فاصلا بين الدول المتجاورة ، ولدراسة تطور مفهوم الحدود الدولية عبر المراحل التاريخية خصصنا الفروع التالية :

أولا : فكرة الحدود في العصور القديمة

إن الدراسات التاريخية في مجملها أكدت على أن الإنسان في المراحل التاريخية الأولى مارس حرفتي الرعي والصيد وبالتالي الانتقال لأجل ضمان متطلبات الحياة والتي كانت جد وفيرة القلة السكان واتساع المساحة الأرضية وعدم تضارب المصالح ، غير أن

¹ - نفس المرجع السابق، ص 11.

استقرار الإنسان وممارسته للزراعة التي مكنته من الاستقرار وتشديد سكنات والخضوع مع مرور الوقت إلى نظام قبلي يخضع لضوابط ، كل ذلك ساهم في تزايد السكان وتنوعت حاجات الإنسان وزادت تبعا لذلك الحاجة المكان أوسع لتلبية رغبات الجماعة وحاجتهم في زراعة قسم من الأرض واعتبار القسم الآخر كمزارع لماشيتهم ، وأدى ذلك إلى زيادة التماسك بين أفراد الجماعة الواحدة ، وفي هذه الفترة ظهر التملك الفردي وبدأت المنازعات بين الجماعات نتيجة للتعارض في رغباتهم وحاجاتهم حتى داخل القبيلة الواحدة.¹

ولأجل حماية هذه المكتسبات كانت تترك منطقة تختلف مساحتها بحسب طبيعة الأرض تتكون في أغلب الأحيان من شريط واسع من الإقليم ويكون هذا الشريط إما من جبال أو أنهار أو صحار قاحلة غير قابلة للسكني في بعض الأحيان على حدود القبيلة أو بين قبيلتين تمنع حدوث الاحتكاك والمنازعات، وكان لهذه المنطقة وضعها الخاص ولا يستطيع القبائل المجاورة احتلالها والسيطرة عليها خشية القبائل الأخرى.²

ولم يقتصر الإنسان خلال هذه العصور على المظاهر الطبيعية لجعلها فاصلا عن ممتلكاته أقام مراكز على أطراف مساحات ممارسة سيادته وهذا ما تؤكد المؤلفات التاريخية اليونانية القديمة خصوصا ما كتبه هيرودوت Herodote وتوسيديس Thucydide حيث كانت آنذاك النزاعات الإقليمية سائدة بين المدن اليونانية بسبب الصراع حول ملكية الأراضي الزراعية ومناطق تواجد الكلاً، حيث عادة ما يحصن الطرف المنتصر مدينته أو ملكيته بالمعابد الحدودية ويزيل أعمدة الطرف المنهزم .

ولعل أبرز سمات الحدود خلال العصور القديمة تجسد في وضع الصين لحدود ثابتة ممثلة في سور يحيط ويحمي ويفصل الإمبراطورية عن الأقاليم المجاورة. وتعيين الرومان لحدودهم على أساس الأنهار كنهري الراين والدانوب التي رأوا فيها أنها تشكل معلما طبيعيا

¹ - الراوي جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص 57 .

² - المرجع نفسه، ص 58.

صالحا التشكيل خط حدود فاصل بين الإمبراطورية الرومانية وغيرها من الدول، والملاحظ أن الحدود المقامة عندئذ أصبحت تشكل حدودا ثابتة وبالتالي هي صورة من صور الحدود الحديثة.¹

ثانيا : ماهية الحدود في العصور الوسطى

ارتبطت الحدود لدى الإمبراطورية الرومانية بعدم الثبات والدقة نظرا لاعتقاد الرومان بأنهم أمة متحركة وتجسيد ذلك في التوسع الاستعماري المذهل للرومان على حساب ما جاورها من أقاليم وحتى على امتداد طول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وكانت ذريعتها أنها في مواجهة عالم بربري وما حدودها سوى خط مراقبة وطوارئ.²

غير أن هذا المفهوم للحدود سرعان ما حل محله مفهوم آخر يعتبر الحدود عبارة عن خط فاصل بين الأقاليم وهذا على اثر تقسيم الإمبراطورية الرومانية من طرف الإمبراطور ساركان على ورثته وتحديد ملكية كل وارث في حياته سنة 806 للميلاد والتي صادق عليها الملك لويس بعد وفاته، وقد جرى تقسيم الإمبراطورية بين أولاده الثلاثة بموجب معاهدة فردان Verdun سنة 843 للميلاد والتي بمقتضاها منح الابن لوثر Luther الذي حصل على المناطق التالية : إيطاليا - إكس لاشابل ومصب نهر الراين، أما الابن شارل الأصغر Charles الذي كان حظه أراضي الفرنك الواقعة غرب ممر لوثر، وأخيرا الابن لويس Louis الذي كان من نصيبه الأراضي الألمانية الواقعة شرقا.³

¹ - سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 ص 58.

² - Ancel, Jaques, Géographique des Frontières, Librairie Gaillimard Abbeville, 1938, P55.

³ - Rousseau Charles, Droit International Public, Tome III, Edition Derey, Paris, 1977 P 232

إن ميزة الحدود على ضوء التقسيمات السابقة لم تأخذ بعين الاعتبار عوامل مهمة كالعوامل العرقية أو اللغوية أو الحدود الطبيعية كالأنهار والجبال والغابات والمستنقعات بل تم تقسيم الحدود على أساس حدود ملكية¹، نظرا لميزة العصور الوسطى التي ساد فيها النظام الإقطاعي القائم على ملكية الأراضي الشاسعة والمستمد سلطته من الإرادة المنفردة للإقطاعي المتجاهل لكل ما جاوره في محيط ما في حيازته.

أما المسلمون ونظرا لتراخي أطراف دولتهم واتساع نفوذهم من القرن السابع الميلادي وإلى القرون الوسطى، فإن موضوع الحدود حظي باهتمام منذ نشأة الدولة الإسلامية على الرغم من إجماع أغلب الدارسين لتاريخ العلاقات الدولية والقانون الدولي أن مفهوم الحدود لم يرد إلا مع ميلاد الدولة الحديثة الذي عملت في تحديد مساحات أقاليمها الخاضعة لسيادتها، غير أن الدراسة الموضوعية تستوجب إحقاق المسلمين الذين عرف فقهاءهم الحدود الدولية بأنها الحد الفاصل بين إقليمين أو دولتين وقد استخدموا للتعبير عنها ألفاظا كثيرة منها لفظة الثغر أو الأطراف أو الحدود ولعل أهم المصطلحات تداولها بين قادة وفقهاء المسلمين الثغر، الذي يتمثل في الموضع الذي يكون حدا فاصلا بين المسلمين والكفار وهم موضع المخافة من العدو.²

إن معرفة المسلمين بالحدود مرده بالدرجة الأولى إلى الشريعة الإسلامية و من ذلك قول الله عز وجل في سورة الرعد (وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيله).

¹ - صالح محمد محمود بدر الدين ، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 ، ص

44.

² - ابن منظور محمد بن مكرم، المرجع السابق، ص97.

يقول ابن كثير: "ويدخل في هذه الآية اختلاف ألوان بقاع الأرض فهذه تربة حمراء، وهذه بيضاء وهذه صفراء، وهذه سوداء، وهذه محجرة، وهذه سهلة وهذه مرملة، وهذه سميكة، وهذه رقيقة، والكل متجاورات، فهذه بصفاتها، وهذه بصفاتها الأخرى فهذا كله مما يدل على الفاعل المختار لا اله إلا هو ولا رب سواه".¹

ولما كانت فكرة الحدود الدولية تتعلق بمفهوم التقارب والالتقاء أو نقاط مشتركة بين أراضي دولتين مختلفتين أو أكثر فإن فكرة التجاور بين الدول والمجتمعات الإنسانية قد عبرت عنها الآية السابقة أحسن تعبير.

كما يمكن استخلاص وجود فكرة الحدود في القرآن الكريم في مواضع أخرى من القرآن الكريم وقد ورد في سورة الكهف أن ذا القرنين حدد حدودا لمملكته فأقام عليها سدا من خبث الحديد يحمي امبراطوريته في آسيا الوسطى، حيث قال الله تعالى وحتى (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ، قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ، قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ، آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ، فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا)²

يستشف استعمال لفظ الحدود من خلال السيرة النبوية الشريفة ومن ذلك ما ورد في عهد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأهل نجران: "ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمه رسوله على دمائهم وأموالهم وبيعهم وأساقفتهم وشاهدهم وغائبهم وكل ما تحت أيديهم من

¹ - اسماعيل ابن كثير الدمشقي : تفسير القرآن العظيم، المجلد الثاني، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 2006، ص 721.

² - سورة الكهف 93 - 97.

قليل أو كثير وعلى أن يحشروا ولا يعشروا ولا يبطأ أرضهم جيش" . وعرفت مثل هذه الأقاليم عند الفقهاء المسلمين بدار الصلح أو الهدنة.¹

خلال فترة الخلفاء الراشدين اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بفضل الفتوحات وكان حرص الخلفاء رضوان الله تعالى عنهم على تأمين حدود الدولة الجديدة التي اتسع نفوذها خارج شبه الجزيرة العربية وهذا بتأمين ثغورها باعتبارها فاصلاً حيوياً يفصلها عن أرض الكفار، مما جعل الاهتمام ينصب على بناء الحصون والتحسيس بوجوب حماية أقاليم الدولة، وقد عمل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إبراز هذا الحرص في كتبه للولاة وقادة الجند ومن ذلك كتابه إلى سعد بن أبي وقاص وهو في طريقه لفتح بلاد فارس حيث نصحه بألا يقاتل الفرس إذا اجتمع أمرهم في عقر دارهم بل يقاتلهم في حدود أراضيهم على أدنى حجر من أرض العرب فان انتصر عليهم لم يصعب عليهم التقدم وان كانت الأخرى تبقى على اتصال بجزيرة العرب وكان أعلم بسبيل بلاده.²

ثالثاً : الحدود الدولية في العصر الحديث

إن الحدود الدولية لم تتجلى صورتها في إطار خط فاصلاً بين سيادة دولتين إلا منذ القرن الخامس عشر حيث عمد الاستعمار البرتغالي على إلحاق الأراضي التي انتزعت عنوة من غير المسيحيين إلى سيادته بمباركة من الكنيسة المسيحية، والتي قسمت في سنة 1494 مناطق النفوذ في العالم الجديد بين القوتين الاستعمارييتين البرتغالية والاسبانية، حيث أفرغت بعد ذلك في معاهدة تورديسيلاس Treaty of Tordesillas من نفس السنة، والتي حددت بموجبها مناطق نفوذهما بمقتضى خط يبدأ من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي.³

¹ - صلاحات سامي محمد، معجم المصطلحات السياسية في تراث الفياء، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، 2006، ص، 107-108 و 109

² - الصلابي على محمد سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2005 ، ص 380.

³ - جابر ابراهيم الراوي ، مرجع سابق ، ص 81.

ومع تراجع نفوذ الكنيسة برز مجددا دور القوى الاستعمارية في تحديد حدود أقاليمها منذ أوائل القرن السادس عشر للميلاد، حيث حدد الاستعمار البرتغالي حدود مناطق نفوذه على أساس حق الاكتشاف.¹

غير أنه بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648، اندلعت عدة حروب انتهت بعقد معاهدات عديدة بين الدول المتحاربة، وقد حددت الحدود في بعض من تلك المعاهدات وقام هذا التحديد على أساس فكرة التبعية وليس على أساس من التحديد الدقيق، وفي هذه الفترة بدأ تحولا في السياسة التقليدية لملوك فرنسا على اثر الحروب التي قام بها الملك لويس الرابع عشر من سنة 1643 إلى سنة 1715 حيث اكتملت خريطة فرنسا الجغرافيا التي وضعها لها الملك فليب لاهاردي بين سنتي 1270 و1275، وعقدت فيها بعدها فرنسا عدة معاهدات مع الدول المجاورة لها ومن ذلك معاهدة البرينية byrennees سنة 1659 والتي أنهت حربا بين الدولتين معتمدة على سلاسل جبال البرينية كأساس لمبدأ التقسيم بين الدولتين، كذلك أبرمت فرنسا معاهدة أوترخت Utrecht سنة 1713 مع بريطانيا والتي بموجبها تنازلت فرنسا لبريطانيا عن منطقة اكادي Acadia ، وبذلك تغيرت فكرة الحدود الطبيعية التي كان يؤمن بها ملوك دولتهم مرتبطة بفكرة التحديد ما جعلهم يولون اهتماما لرسم خريطة لفرنسا تبين حدودها.²

وهكذا يتضح أن الحدود الدولية بمفهومها الحديث كانت وليدة ميلاد الدولة الحديثة الذي تزامن وبلوغ درجة من التمكن من علوم الجغرافيا والمساحة ورسم الخرائط، حيث ظهرت معالمها الفاصلة بين سيادة الدول بأوربا والأراضي التي تعرضت للاستعمار خصوصا بإفريقيا واسيا وأمريكا والتي عرفت تقسيمات متجاهلة لمكوناتها العرقية

¹ - N.Hill, Claims To Territory In International Law And Relations, Oxford, 1945, p 146. 14.

² - عمر أبو بكر بخشت، النظام القانوني لمفهوم الحدود الدولية في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والأربعون، ص ص 75 - 76.

والاجتماعية والدينية وحيزا جغرافيا يحد من تنقلات شعوبها لم تعرفه من قبل ومن ذلك الدول الإسلامية التي لم تحدد بعض حدود أقاليمها إلا في اتفاقية لوزان لسنة 1924، حيث كانت حدودها قبل ذلك حدودا إدارية تمثل فواصل بين الأقاليم والمقاطعات قبل أن تتحول إلى الدولة الحديثة وكانت جماعتها وقبائلها مرتبطة برابطة الأخوة والعقيدة الإسلامية وتحكمها القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية، واستمرت هذه الحدود طيلة العهد العثماني في بعض أجزاء المنطقة العربية منذ بداية القرن السادس عشر باستثناء الأطراف البعيدة كالمغرب وموريتانيا واريتريا والصومال.¹

غير أن الحدود الدولية خصوصا بالبلاد الإسلامية والعربية لم تعين إلا مع الانحطاط الذي أصاب الدولة العثمانية وحالة الضعف والانقسامات التي مكنت الدول الأوروبية من خلال مخططاتها التي تجسدت في مجموعة من الاتفاقيات التي أدت إلى تقسيم هذه الدول ولعل أهمها ما يلي :

- اتفاقية سايكس بيكو في 25 ديسمبر 1916 والتي قسمت بلاد الشام إلى دويلات ومناطق خاضعة لسيادة بريطانية وفرنسية ودولية وكانت ممهدة لتقسيم فلسطين.
- اتفاقية سيفر في 10 أوت 1920 والتي تعرف بمعاهدة الصلح وبموجها أصبحت الأراضي التركية جد منحصرة بعد إلحاقها عنوة باليونان.

إن واقع الحدود الدولية في الدول الإسلامية والعربية لم يتزامن وميلاد الدولة الحديثة نظرا للظروف التاريخية خصوصا الواقع السياسي لهذه الدول والمتمثل في خضوعها للخلافة العثمانية ثم الاستعمار الأوربي حيث ظهرت خلالها حدودا إدارية تفصل بين الأقاليم

¹ - عمر سعد الله المطول في القانون الدولي للحدود، الجزء الثالث، طبيعة الحدود الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 84 .

والمقاطعات والتي سرعان ما غدت حدودا دولية بمفهومها القانوني السياسي عقب فترة الاستقلال.¹

وعلى الرغم من تحديد هذه الحدود المجالات ممارسة الدول المختلف سلطاتها الا أن ظهور التكتلات الاقتصادية حال دون ذلك ولاسيما في السنوات الأخيرة، حيث تراجع فكر الدولة الوطنية القومية في أوروبا الذي تنامي منذ سنة 1918 لصالح الوحدة الأوروبية الممثلة في المصالح المشتركة التي أفقدت مثل هذه الدول سلطاتها الاجتماعية والاقتصادية والزراعية وجعلت حدودها إدارية أكثر منها سياسية.²

المبحث الثاني : تصنيفات الحدود وأهميتها

المطلب الأول : تصنيف الحدود

يتفق معظم فقهاء القانون الدولي وعلماء الجغرافيا على أن مصطلح الحدود ليس بالضرورة تلك الحدود التي تحدد نطاق سيادة الدولة من خلال اللجوء الى مظاهر حدودية طبيعية أو صناعية ، بل نستطيع استعماله للدلالة على عدة أنواع من الحدود الفاصلة بين الدول والتي وضعت لظروف اقتصادية و إدارية أو لوقف نزاعات مسلحة.

وسعيا لإيضاح ما سبق سوف نسعى من خلال جملة الفروع التالية من الإحاطة بتصنيفات الحدود الدولية و كيفية تعيينها لتحديد مجال سيادة الدولة على اقلها الواجب الاحترام من قبل الدول المجاورة.

أولا : الحدود الاصطناعية

¹ - مرجع نفسه، ص 85.

² - Hastings Donnan & Thomas M.Wilson, Borders Frontiers of Identity, Nation and State, P 7.

إن الحدود الاصطناعية هي وليدة اكتشاف الجغرافيين، حيث استعملوها لأول وهلة خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي نتيجة عدم تمكنهم من تحديد الحدود تماشياً والمظاهر التضاريسية المتمثلة أساساً في الأنهار، التلال والسلاسل الجبلية وبالتالي اعتمدت طريقة تحديد الحدود الاصطناعية وفق أسلوبين .

01/ الحدود الفلكية

تحدد مثل هذه الحدود وفق خطوط الطول ودوائر العرض وعلى هذا الأساس أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اتفاقيتين بتاريخ 02 جانفي 1930 و 06 جويلية 1932 بموجبها اعتبر خط العرض 49 درجة حداً فاصلاً بين الجزر الخاضعة للسيادة البريطانية والأراضي الخاضعة لسيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نفس الطريقة تم تحديد الحدود بين مصر والسودان وفق خط العرض 22 درجة شمالاً، وبين مصر وليبيا وفق خط الطول 25 درجة شرقاً¹، ويعتبر أيضاً خط عرض 38 درجة فاصلاً بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وخط العرض 17 درجة كان فاصلاً بمثابة حداً بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية قبل توحيدهما عام 1976.

إن اللجوء إلى خطوط الطول ودوائر العرض كأسلوب لتحديد الحدود الدولية اعتبر أحياناً خياراً مفضلاً نظراً لدقته الكبيرة التي تهدف إلى تقليص الأخطاء المحتملة في حالة اللجوء إلى غير هذا الأسلوب²، ومن أمثلة ذلك تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك على تعيين حدودهما المشتركة وفق الخطوط الوهمية وتماشياً واتفاقية غوادالوبي هيدالغو Guadalupe Hidalgo لعام 1848، وكذا اتفاق فرنسا وإنجلترا لاقتسام مساحات شاسعة من قارة إفريقيا، على أساس الخطوط الوهمية لتحديد مناطق السيطرة والنفوذ لكل منهما في

¹ - محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، أطلس للنشر، القاهرة، 2005، ص 31

² - Bakhshab, Omar, Abubakar, The Legal Concept of International Boundary in : J.K.A.U, Vol 9, 1996, P.39

حوض النيجر وبحيرة التشاد، واتبعت نفس الخطة لتعيين الحد الفاصل بين الكونغو والكاميرون¹

02/ الحدود الهندسية

وهي حدود مؤلفة على أساس خط مستقيم يصل بين نقطتين معروفتين، أو بين قوس دائرة²، ومثل هذه الحدود تشكل قرابة 60 % من مجموع الحدود في المنطقة العربية، ويكفي أن تلقي نظرة على خريطة الوطن العربي لتظهر لنا هذه الحقيقة بوضوح تام، في كافة الحدود في آسيا وإفريقيا على حد سواء. وكمثال توضيحي نأخذ تقسيمات الحدود في بادية الشام والعراق، فالحدود السورية العراقية مثلاً تمتد من نقطة استنادية هي قرية دير الكهف جنوبي جبل الدروز، ثم تسير نحو الشمال الشرقي في خط مستقيم حتى بلدة أبو كمال على الفرات، فما كان شمال هذا الخط وغربه فهو لسوريا، وما كان في شرقيه فهو للعراق. والحدود الأردنية السورية تواكب خط دير الكهف أبو كمال السابق باتجاه الجنوب الغربي حتى نقطة استناد أخرى هي جبل التنف، والحدود الأردنية العراقية تمتد من جبل التنف بخط مستقيم حتى قمة جبل عازة حيث تبدأ الحدود السعودية العراقية التي تبدأ من جبل عازة وتسير بالجنوب الشرقي حتى تصل إلى الحدود الكويتية السعودية.³

إن الحدود الاصطناعية المبنية على أساس الظواهر الفلكية والهندسية ورغم طابعها العلمي المتميز بالدقة والوضوح، إلا أن ذلك لم يمنع في تحديد حدود خاطئة ومفروضة على

¹ - محمد حافظ غانم ، مذكرات في القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة، 1972، ص 234

² - شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد الرحمن المحسن، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص136.

³ - محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض 2001. ص 73.

شعوب لم يتسنى لها المشاركة في مثل هذه المواقف المعبرة عن السيادة، حيث تم تجاهل ارثها التاريخي والثقافي، ولعل أحسن الشواهد التاريخية على ذلك كتيبات تعيين الحدود بإفريقيا على وجه الخصوص من قبل الاستعمار الأوروبي حيث تم تجاهل وحدة القبائل وأضحت القبيلة الواحدة متشتتة بين دولتين أو أكثر.

ثانيا: الحدود الطبيعية

تتمثل في تلك الفواصل الطبيعية بين الأقاليم وتجسدها السلاسل الجبلية والأنهار والسواحل البحرية والبحيرات ومن مميزات هذا النوع من الحدود سهولة تحديده، بحيث يتماشى مع الظواهر الطبيعية سواء على الطبيعة أو حتى على الخرائط¹، وهناك مجموعة من القواعد تتبع عند تحديد نقاط الحدود بين الدول تبعا لطبيعة الفاصل الحدودي وأهم هذه القواعد يمكن تحديدها من خلال ما يلي:

01/ بالنسبة للمناطق الجبلية

إذا كانت الحدود عبارة عن سلسلة جبال كان فان خط الحدود الرابط بين الدولتين يحدد من الخطوط التالية:

أ/ **خط القمم** : ويقصد به ذلك الخط الذي يصل أعلى قمم الجبال في سلسلة جبلية واحدة كالحدود الفرنسية الإسبانية في جبال البيرينية Pyrénées بموجب معاهدات 1856 ، 1862 و 1866 ، غير انه يحدث أن يكون الخط الرابط بين أعلى القمم مطابقا لخط توزيع المياه غير انهما يختلفان في بعض الحالات، ومن أمثلة ذلك معاهدة 1881 بين الأرجنتين والشيلي حيث اكدت مادتها الأولى على تطابق الخط الرابط بين أعلى القمم و خط توزيع المياه.

¹ - فتحي محمد أبو عيانة ، الجغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1995، ص 122.

- ب/ خط انقسام المياه بين حوضين مائيين : حيث تمر الحدود من طرفي مجرى النهر كالحدود الفرنسية الإيطالية المقررة في معاهدة تورينو المعقودة في 24 مارس 1860.
- ج/ خط السفوح : واستنادا لهذه القاعدة فإن الحدود الدولية تمر من قاعدة سلسلة الجبال ، غير أنه نادرا ما يتم الاستناد لهذه القاعدة في الوقت الحاضر.

02/ بالنسبة للمناطق النهرية

إذا كانت الحدود الدولية عبارة عن نهر يجري بين دولتين ، ففي مثل هذه يجب التمييز بين الحالتين التاليتين :

أ/ إذا كان النهر صالح للملاحة: فإن خط الحدود يكون في منتصف التيار الرئيسي، وهو الخط الممتد في وسط أعرق جزء من النهر والذي يسمى بخط الثالوك كالحدود بين فرنسا وألمانيا في نهر الراين بموجب معاهدة باريس لعام 1815، والحدود بين العراق وإيران في شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر لعام 1975 حيث نصت الفقرة 1 من المادة 2 من البروتوكول تحديد الحدود النهرية لعام 1975 على أن يتبع خط الحدود في شط العرب الثالوك أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة، ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين في شط العرب حتى البحر.¹

ب/ إذا كان النهر غير صالح للملاحة: اعتبر منتصف النهر حدا فاصلا بين الدولتين كالحدود بين فرنسا وإسبانيا في نهر Bidasson المقررة في معاهدة بايون المعقودة في 2 ديسمبر عام 1856، والحدود بين العراق وإيران في نهر كنجان بموجب محضر الجلسة 26 من محاضر تخطيط الحدود لعامي 1913 و1914.

¹ - عبد الأمير الذرب، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى ، دار تسنيم للنشر و التوزيع ، عمان، 2006، ص 234.

ويجوز الاتفاق على خلاف هذه القواعد، بحيث يكون النهر بكامله تابعا لإحدى الدولتين اللتين تطلان على النهر وتبدأ الحدود الدولة الأخرى من شواطئ هذا النهر، هذا ما كانت عليه الحدود العراقية الإيرانية قبل اتفاقية 1975 حيث كان شط العرب بكامله للإقليم العراقي وأن حدود إيران كانت تبدأ من الشاطئ الشرقي لشط العرب إلا أن الاتفاقية المذكورة أعلاه قد حولت الحدود إلى خط التالوك.

03/ بالنسبة للبحيرات

عادة ما يمر خط الحدود السياسية في البحيرات من منتصفها وقد اتخذت بحيرة ليمان Lac Lemon فاصلا بين فرنسا وسويسرا وأيضا البحيرات الكبرى كحد فاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إلا أنه في حالة وجود جزر في البحيرات، فإن هذه الجزر لا تتجزأ بحيث تمر الحدود حولها.¹

ويرى البعض أن اتخاذ البحيرات كحد سياسي تثير مشكلات عديدة ناتجة احتكاك أفراد الدولتين مثال مشكلات الصيد وحوادث السفن، كما يثور التساؤل حول خط الحدود، هل يسير هذا الخط في منتصف مياه البحيرة وبالتالي يقسم البحيرة إلى قسمين متساويين أو مناطق أخرى يتفق عليها.²

04/ بالنسبة للحدود البحرية

تعرف أجزاء البحار المتاخمة لإقليم الدولة بالبحر الإقليمي، وهي خطوطا طبيعية ملائمة لامتداد مظاهر سيادة الدولة حيث تتطلب تحديدا واضحا يمكن الدولة من أداء

¹ - عبد الأمير الذرب، المرجع السابق، ص 235.

² - عمر أبو بكر باخشب، النظام القانوني المفهوم الحدود في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 44 ، 1988، ص 99.

وظائف جمركية ومالية وصحية عليها، فالحد البحري يؤدي نفس الوظائف التي يؤديها الحد الأرضي إلا أنه يختلف عنه في أن الحد الأرضي يقتصر أثره على الدولتين اللتين يفصل بينهما في حين أن الحد البحري يمتد أثره إلى دول كثيرة فهو يعين النهاية البحرية للحد البحري الذي يفصل ما بين الدولة الساحلية ومصالح بقية دول العالم.¹

إن الحدود البحرية تمثل تلك المساحة التي تضم المياه الداخلية والبحر الإقليمي للدولة حيث تمارس فيها الدولة السيادة وفق النفس الطريقة والمفهوم بخصوص إقليمها البري. إن حدود البحر الإقليمي للدولة كان محددا سابقا ولمدة طويلة بثلاثة أميال بحرية. وهذه المسافة كانت تعادل في القرن التاسع عشر المدى الذي يمكن أن تصله قذيفة المدفع، وقد لقي هذا التحديد قبولا لدى معظم الدول الفترة زمنية ثم تلاها رفض من دول أخرى نظرا لاعتبارها أن مسافة القذيفة نسبية الاختلاف حجم ونوع وموقع المدفع والقذيفة المستعملة.

وأمام هذا التناقضات تضافرت الجهود الدولية لتحديد عرض البحر الإقليمي والتي حسمت فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 و تحديدا المادة 3، حيث حددت عرض البحر الإقليمي بنصها على أن " لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلا بحريا مقيسة من خطوط الأساس المقررة وفقا لهذه الاتفاقية".

غير أن هذه المسافة في قياس البحر الإقليمي تنطبق فقط على السواحل العادية فإذا كانت كثيرة التعاريج فإن الأمر يختلف، وقد كان لاتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام 1958 واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار العام 1982 ، دورا مهما وحاسما في المساهمة في الفصل النهائي في قياس عرض البحر الإقليمي²، إلى جانب قرارات

¹ - مرجع نفسه، ص 100.

² - لمزيد من التفاصيل راجع د. أحمد اسكندري، د. محمد ناصر بوغزالة ، القانون الدولي العام ، الجزء الثالث المجال الوطني، مطبعة الكاهنة ، الجزائر، 1998، ص. ص 165-172.

محكمة العدل الدولية ومن ذلك قرارها بشأن قضية المصائد النرويجية لعام 1951 حيث رأت انه و بالرغم من كون الساحل النرويجي يمتاز بكثرة التعرجات و الجزر الصخرية الكبيرة و الصغيرة فان طريقة خطوط الأساس المستقيمة المستخدمة من قبل النرويج لقياس عرض بحرها الإقليمي لا تخالف القانون الدولي.¹

إن منطقة البحر الإقليمي وفق المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 تعتبر جزءا لا يتجزأ من إقليم الدولة الوطنية، حيث تباشر الدولة فيه السيادة في الحدود الواردة في هذه الاتفاقية وفي القانون الدولي فهي تقوم بوضع التشريعات واللوائح لتنظيم الملاحة والصيد والشؤون الصحية وإرشاد السفن واغاثتها، وللدولة الساحلية أيضا أن تقصر الملاحة الساحلية والصيد في البحر الإقليمي على رعاياها دون الغير".²

غير أن سيادة الدولة على بحرها الإقليمي يرد عليها قيدان لمصلحة الملاحة الدولية أولهما حق المرور البريء للسفن الأجنبية التي لابد أن يكون مرورها متواصلا وسريعا مع إمكانية التوقف أو الرسو لدواعي الملاحة العادية، وثانها ضرورة احترام هذه السفن الأجنبية عامة كانت أو خاصة تشريعات الدولة الساحلية.³

ثالثا: أنواع الحدود الأخرى

إن الحدود الدولية دلالتها لا تقتصر على تلك الحدود القانونية السياسية أو الحدود الطبيعية، ولكن يمكنها أن تدل على مجموعة من المفاهيم نسعى للتطرق إليها من خلال النقاط التالية :

¹ - عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي للبحار - دراسة في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص. 52-53.

² - عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 89.

³ - Ruzié, David. Teboul, Géraed. Droit International Public,, 20eme Edition, Dalloz, Paris, 2010, P.119.

01: الحدود الجمركية

تمثل الحدود الجمركية ذلك الخط الذي لا يجوز أن تتجازه البضائع و الأموال دخولا أو خروجاً لإقليم الدولة إلا طبقاً للنظم والإجراءات الجمركية التي تضعها الدولة، وعلى هذا الخط تتواجد عدة مكاتب ونقط المراقبة، ويمكن للحدود الجمركية أن تكون أوسع نطاقاً من الحدود القانونية للدولة في حالة الاتحادات الجمركية، بينما تكون أضيق منها حين تخص مدينة أو جزء من إقليمها.¹

ويمكن للحدود الجمركية أن تكون أضيق من الحدود السياسية، بخاصة في الحالة التي تتبع فيها الدولة نظام المناطق الحرة بالنسبة لجزء من إقليمها فلا يخضع للنظم والإجراءات الجمركية. وقد تكون أوسع من الحدود السياسية للدولة، كما لو ضمت الدولة إلى إقليمها إقليماً آخر من الناحية الجمركية، مثال ذلك ضم إقليم السار من الناحية الاقتصادية والجمركية إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد ظهر الاختلاف واضحاً بين الحدود السياسية للدولة والحدود الجمركية في الاتحادات الجمركية، حيث تلغي الفواصل الجمركية بين أعضاء الاتحاد وتبقى الحدود السياسية على حالها مثال ذلك اتحاد البينيلوكس Benelux الذي كان يضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد لعام 1947.²

ومن الأمثلة عن الاتحادات الجمركية الحديثة هنالك الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست : السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين وعمان التي وقع قادتها على الاتفاقية المتعلقة بهذا الاتحاد، وإزالة أي عائق يبرز عند تنفيذه، وتقرر

¹ - محمد حافظ غانم ، مذكرات في القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة، 1972 ، ص 234.

² - جابر إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص 44 .

إنشاء هذا الاتحاد اعتباراً من الفاتح جانفي 2003، الذي سيتم من خلاله توحيد الرسوم الجمركية لتصبح خمسة في المائة في كافة دول المجلس حالياً.¹

02: الحدود الإدارية

يعبر عن الحدود الإدارية تلك التقسيمات الإدارية داخل إقليم الدولة و التي تكون بعضها حدود للدولة مع الدول الأخرى المجاورة لها، حيث تتطابق الحدود الإدارية للدولة مع حدودها السياسية على أساس أن الحدود الإدارية تبين حدود الوحدات الإدارية داخل الدولة، والتي قد تكون في بعض أجزاء منها حدوداً سياسية التي تفصل هذه الدولة عن دول أخرى غير أنه ليس بالضرورة أن يكون هنالك تطابق بين الحدود القانونية السياسية والإدارية، فقد تحيل الدولة إدارة جزء من إقليمها إلى دولة معينة وهذا بمقابل أو بغير مقابل... ومن أمثلة ذلك أن الحدود الدولية بين الإقليم المصري والسودان تم تعيينها وفق اتفاق 1899 على أساس دائرة عرض 22 ومع ذلك نص اتفاق عام 1899 على تولي السودان إدارة منطقة حلايب. وفي مثل هذه الحالات يظل هذا الجزء خاضعاً لسيادة الدولة صاحبة الإقليم بينما يخضع من ناحية الإدارة فقط لإدارة دولة أخرى، وطبقاً لذلك لا تتأثر الحدود السياسية للدولة بخضوع أجزاء من إقليمها لإدارة دولة أخرى فيظل خط الحدود القانوني السياسي ثابتاً.

03 : خط الهدنة

تعرف مثل هذه الحدود أحياناً بخط الهدنة، وقد يتوجب التعرض لها من خلال التطرق إلى مفهوم الهدنة والتي تمثل اتفاقاً بين المتحاربين لوقف القتال لمدة معينة،

¹ - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 51.

وينصرف أثر الهدنة إلى وقف العمليات الحربية مع الإبقاء على حالة الحرب وهو عمل حربي وسياسي.

ويتمثل مفهوم خط الهدنة بكونه ذلك الخط الفاصل بين القوات المتحاربة المدة مؤقتة، بحيث لا يجوز أن يفسر بأنه حد سياسي بحكم أن الهدنة تنتهي في الوقت المحدد لها. وقد نظمت اتفاقية لاهاي الرابعة كل ما يتعلق بالهدنة، والتي تدخل في التدابير التي يتخذها مجلس الأمن الدولي لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه وفقاً للمادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة .

ويمكن لاتفاقيات الهدنة المحددة لخط الهدنة من إنشاء منطقة أو مناطق منزوعة السلاح تفصل بين القوات المتحاربة لمنع وقوع حوادث و اشتباكات، و عادة ما تشرف لجنة دولية دائمة على تنفيذ اتفاق الهدنة، وتكون هذه اللجنة مختلطة وتعمل في الواقع تحت سيطرة الدولة الظاهرة مثل لجنة سبا SPA في هدنة عام 1918 مع ألمانيا، ولجنة فيسبدن Wiesbaaden وتورينو Turin في هدني عام 1940، ولجنة باري Bari في الهدنة الإيطالية عام 1943.

04: خط وقف إطلاق النار

يعتبر عن خط وقف إطلاق بذلك الخط الذي نشأ نتيجة الحروب وظروفها، حيث يتفق القادة المتحاربين على منطقة معينة جغرافية محددة لنقل الجرحى ودفن الموتى وهذا لفترة زمنية قصيرة¹.

وتتجلى مظاهر الاختلافات بين خط وقف إطلاق النار وخط الهدنة، فالأول تدبير مؤقت يصدر عادة من مجلس الأمن كأحد التدابير المؤقتة التي يكون للمجلس اتخاذها حالة

¹ - بدر الدين صلاح محمد محمود، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991. ص 58 .

وقوع ما يهدد السلم والأمن الدوليين ومثال ذلك قرار مجلس الأمن رقم 338 بوقف إطلاق النار في 22 أكتوبر 1973 بين مصر وإسرائيل¹ ، بينما الثاني خط الهدنة فيتم عادة بالاتفاق بين الأطراف المتحاربة ذاتها غير أن كلا الخطين يتفقان عن كونهما ذات طبيعة عسكرية محدودة المدة لا تخل بمراكز الأطراف المتنازعة وليس لها تأثير على الحدود السياسية لتلك الدول.²

المطلب الثاني : أهمية الحدود السياسية

1/ تأمين البلاد:

الغرض الأساسي لوضع الحدود السياسية هو تأمين السكان الذين ينتمون لهذا الإقليم، سواء من الجانب الحربي أو الجانب الصحي...الخ. فبدون حدود واضحة ومحددة لن تستطيع أي دولة منع أي شخص من تهريب المخدرات والأسلحة داخل أراضيها، كما لن يسمح بها بإقامة نقاط التفتيش والحجز الصحي لمنع دخول الأشخاص المصابين بأمراض معدية تجنباً لحدوث أي وباء و بالتالي كلما زادت حدود الدولة السياسية و اتخذت شكلاً هندسياً واضحاً كلما زادت الأعباء على الحكومات لتأمينها.

2/ أغراض اقتصادية:

يحق لكل دولة فرض القوانين التي تنظم اقتصادها والتعاملات التجارية على أراضيها كما يحق لها فرض رسوم جمركية وضرائب دخول على السلع المستوردة الحماية صناعيتها القومية، بالإضافة لحقوقها في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة داخل أراضيها من بترول وغاز طبيعي ومناجم ذهب ... الخ لكن بدون حدود سياسية واضحة لن تتمكن أي دولة من

¹ - مصطفى سيد عبد الرحمان، الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،

القاهرة، 1994، ص 59

² - المرجع نفسه، ص 29.

فرض سيادتها وستتشب حروب دامية ونزاعات لا نهاية لها على أحقية كل دولة بالموارد الطبيعية المتواجدة في بقع معينة.

3/ أغراض ثقافية:

في البداية كان الهدف من وضع الحدود السياسية هو الحفاظ على هوية الدول وثقافتها وعاداتها وتقاليدها المختلفة لكن هذا الغرض لم يعد ضمن أهداف الحدود تقريبا فقد ساهم التقدم التكنولوجي الرهيب في ازالة الفروق الثقافية والسماح بالانفتاح على الدول الأخرى ساهم بشكل كبير في ضياع الهويات الثقافية خاصة بين الأجيال الصاعدة، حيث بات أغلب الشباب يقلد الدول الغربية بشكل عميانى دون أن ينتقي منها ما يتماشى وهويته و ثقافته العربية، كما أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في تقسيم الأمة العربية و تركها مفتتة رغم أنها تنتمي لنفس الأصل العرقي والثقافي.¹

ويمكن القول لما ذكر سابقا أن شبابنا أصبح اليوم يقلدون الغرب والمستعمر بأتفه التقاليد بدءا باللباس الذي يصفونه بالتقدم والحضارة والرقى متناسين أن الرقى والتقدم العلمي والتكنولوجي هما أساس بناء المجتمع وتقدمه وليس كما يقلدون.

¹ - إيمان عماد، الحدود السياسية: [http : Hwww. LMAZA , com](http://Hwww.LMAZA.com)

الفصل الثاني

تأصيل جيوبوليتيكي للحواجز والجدران

الحدودية بين الدول

المبحث الأول : الحواجز والجدران الحدودية

سنتناول في هذا المبحث في مطلبين جاء المطلب معنون بماهية الجدران الحدودية ونتناول فيه تاريخ الحواجز الحدودية وكذا تعريف الجدران الحدودية ، أما المطلب الثاني فكان أنواع الحواجز الحدودية وتناولنا فيه الخط الأمامي أو الخط المتقدم ، والسيجات والجدران ، والمضيق المغلق .

المطلب الأول : ماهية الجدران الحدودية

أولا : تاريخ الحواجز الحدودية:

يرتبط تاريخ القوى العظمى منذ العصور القديمة بتاريخ جدران الفصل، فاستحضار الإمبراطوريات يشير بشكل آلي ومنهجي إلى هيكل فاصل على طول حدودها، فلا يمكننا أن نذكر جدار "هادريان" دون الإشارة إلى الإمبراطورية الرومانية ، كما أن سور الصين بدوره لا ينفصل عن الإمبراطوريات المتعاقبة التي صنعت تاريخ هذا البلد، والحاجز الحديدي أو جدار برلين يتم ذكره فيما يتعلق بالسياق التاريخي والجيوبوليتيكي الذي أدى إلى بنائها وتفكيكها، ولكن بعد سقوط جدران عصر الثنائية القطبية ، فإن عمليات العولمة كما ذكرنا تقدم منظورة خالي من العوائق -نظريا-.

ومع ذلك من الواضح أن هذه التنبؤات خاطئة أمام بعض الحجج الواقعية والملموسة، فمن ناحية هناك استمرار لصيانة بعض الجدران الموروثة من الحرب الباردة ، ومن ناحية أخرى تلمس تكاثر المنشآت الفاصلة على طول حدود دولية معينة والتي هي مثيرة للاهتمام والملاحظة، فكيف نفسر هذا الاهتمام المتجدد بالجدران والذي كان يفترض أنه عفا عليه الزمن؟.. الفرضية هي أنه من غير الممكن تحليل الحواجز الحدودية المعاصرة دون البحث عن أصلها في تقاليد الإمبراطوريات في بناء الجدران العظيمة في حدود أراضيها، ولكن هذا المرسى التاريخي ضروري فقط لكشف الخصائص غير المسبوقة للحواجز التي نشأت بعد عام 1989

، والتي كان سبب تكاثرها غير المسبوق جزئية هو تغيير المخاوف الأمنية وصدمة 9/11 في الولايات المتحدة، وهي النقطة الحقيقية للانحراف نحو التدرج الحالي للحدود.¹

إن الحواجز الحدودية المعاصرة تتماشى مع الأسوار العظيمة التي تخللت تاريخ العالم السياسي والعسكري، و نظرا لأن الانسان يدافع عن الأرض التي أقام عليها ، فقد بني حواجز لتمييز وحماية هذه المنطقة اذ انه مثلا في وقت مبكر من القرن الرابع قبل الميلاد ، بني الإسكندر الأكبر جدارا للحفاظ على البرابرة بين جبال القوقاز وشواطئ بحر قزوين.²

تحصين تاريخي اخر ومهم في التاريخ وهو الأبنية العظيمة على طول الحدود الإمبراطورية الصينية وهو سور الصين العظيم اذ انه في القرن الثالث قبل الميلاد ، بدأ إمبراطور أسرة تشين شيهوانغدي Qin Shihuangdi بناء السور العظيم، لحماية إمبراطوريته من التوغلات المتعددة للقبائل البدوية في السهوب، وفي عهد أسرة مينغ (1368-1644) وصل السور العظيم إلى شكله الحالي، وهو 3640 كم من الجدار المستمر، اضافة إلى حوالي 2860 كم من التشعبات والتعرجات.

ما يمكننا استخلاصه من هذه النبذة التاريخية أن سياسة الجدران هي قديمة قدم وجود الدول والامبراطوريات وليست وليدة التاريخ الحديث، لكن تطور الدول منذ واستقاليا لم يجعل من هذه السياسة تسقط بالتقادم بل على العكس من ذلك ، تعددت وتنوعت انماط الحواجز الحدودية حتى في عصر العولمة...

ثانيا : تعريف الجدران الحدودية

الجدار الحدودي هو الوصف العام لمجموعة من الجدران والأسوار والسياج والحواجز المصنوعة من مختلف المواد على طول الحدود بين الدول، وهو ليس بالضرورة جدارا حقيقيا

¹ - Didiot, Marie (2015), Biopolitique Et Barrières Frontalières: Le Cas Des Frontières De L'inde. These Pour Obtenir Le Grade De Docteur De L'universite De Reims Champagne-Ardenne, Ecole Doctorale Sciences De L'homme Et De La Societe, Université De Reims Champagne-Ardenne, p100.

² - Didiot, Marie (2015)m p101.

مصنوعا من الاسمنت، وعلى مدار التاريخ، تم بناء أنواع مختلفة من هذه الجدران والحواجز ولأسباب مختلفة، مثل الحرب أو لإظهار المكانة القوية للبلاد بين البلدان المختلفة، يصنف المؤرخ "جون كريغان" الجدران إلى مفهومين هما:

- الملاذ يعني مكان للسلامة قصيرة المدى.
- الحصن وهو مكان ليس للأمان من الهجمات فقط بل للدفاع النشط، وللدفاع الاستراتيجي الذي قد يكون مستمرا وصعبا ومكلفا للبناء والصيانة.¹

هناك مجموعة من المصطلحات تستخدم لوصف مفهوم الجدار العازل ، فالحدود المسورة يشار إليها باسم الأمن أو الفصل أو الفصل العنصري أو جدران مكافحة الإرهاب أو العوائق أو الحواجز أو الأسوار، ولعل التوضيح الأكثر ذلالة للجدار، هو الوصف الذي قدمه "بليز" في تعليقاته أمام محكمة العدل الدولية في 2004 ، إذ وصفها على أنها "حواجز الحدود مع أسس البناء الثابتة" ، فهذه الجدران محاطة بطرق حدودية ، يعلوها أسلاك شائكة ، محملة بأجهزة استشعار ومزودة بمراكز حراسة وكاميرات تعمل بالأشعة تحت الحمراء ، وأضواء كاشفة ترافقها مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح تخص حق اللجوء ، وحق الإقامة ، والتأشيرات إذا المفروض هنا أن يفهم كلمة الجدار بمعناه الواسع ، باعتبارها حاجزا سياسيا يشتمل على تقنيات معقدة وأساليب تحكم واحكام تشريعية وخطاب سياسي وأمني عليه يجب أن لا ينظر إليها فقط كحواجز مادية ولكن ايضا كبوابات ، حيث يتم ثقبها من خلال فتحات رسمية وغير رسمية يمكن من خلالها للناس العبور من جانب الآخر، التي يمكن للدول من خلالها السيطرة على تحركاتهم ، فالجدار وجهاز ، مثل نقاط التفتيش هنا في نقطة اتصال.²

¹ - Mathilde. van meeuwen, walled friends: thepeculiar co-existence of nafta and the United States-Mexico border walls, Master thesis, International relations,) Faculty of huminites, Nether lands: laden university, 2017) ,p7.

² - Elisabeth Vallet Charles. Philippe David," The re- buckling of the wall in international relation," Journal of Borderlands studies(27.02.2012):p112.

على عكس الحدود ، فإن الجدار مسألة أحادية الجانب يقررها جانب واحد فقط ، فيجب أن يفهم الجدار ليس فقط من حيث عواقبه على العلاقات الدولية المعاصرة ولكن أيضا تأثيره الملموس على المجتمع ، لأن الاتجاه المتنامي لبناء الجدران الحدودية له آثار على سيادة الدولة والأمن الدولي والأمن البشري أيضا في دراسة قام بها اثنان من علماء السياسة في جامعة كاليفورنيا هما "رون هاستر" و "جسون ويتنبرغ" توصلوا إلى أن نصف الحواجز الحدودية الدولية التي بنيت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أي 25 من حوالي 51 قد بدأت في السنوات بين 2004-2014¹ ، ولعل جدار برلين كان أشهرها والذي بني بعد أن بلغ الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي السوفيياتي ذروته أثناء الحرب الباردة ، لكن بعد أن هدم هذا الجدار الرمزي في 11/09/1989 ، وبدأ الحديث عن عالم لا تفصل الحواجز والحدود فيما بينها والوعود التي أطلقتها العولمة ، كذلك تفاؤل بعض المنظرين السياسيين حول تلاشي الدولة القومية وحدودها وبدأ وضع القواعد من قبل المستهلكين العالميين والشركات التي تخدمهم يبدو أن كل ذلك لم يقف حائلا دون سعي الدول إلى بناء المزيد من هذه الحواجز والجدران.²

تعتمد الدول إلى تأمين وتحصين حدودها بشتى الوسائل ، ولا يوجد هنا من فارق فيما إذا كانت الحدود طبيعيا أم بشريا، إذ أن كلا النوعين لن تحولا دون الحركة المستمرة البضائع والسلع غير القانونية والهجرة الغير الشرعية بالإضافة إلى حركة العناصر والمجاميع الإرهابية بين الدول ، لذا كأن وسائل من قبيل وضع الأسلاك الشائكة وكاميرات المراقبة ، وبناء الجدران العازلة على الحدود البرية طرق ناجعة تلجأ إليها الدول في تأمين نفسها من الآثار والعواقب المخلة بأمنها سياسيا، اقتصاديا ، واجتماعيا ولما كان فعل بناء الجدران على الحدود بين الدول أضحي ظاهرة في عالمنا المعاصر حيث تبين الدراسات في هذا المجال إلى أن ما يقارب

¹ - Joshua's cooper. remote seven senses, "power fortune and survival and the network age, little Brown and company (New York: Boston, london 2016),p277.

² - Simon Montlake.op. cit.

السبعون جدارا قد بنيت أو تم الشروع في بنائها¹، وأن عدد الدول التي لجأت إلى بناء الجدران قد تضاعف ثلاث مرات خلال العقدين الماضيين.²

هذه الجدران قد تأخذ أشكالاً مختلفة ، بتسميات مختلفة وإن كان هدفها الاستراتيجي واحداً ، فنجد استعمالات اللفظ السور³ الذي يرمز إلى بناء كبير بسمك معين يحيط بالمدينة أو الدولة أو الإمبراطورية" ، كسور الصين العظيم، ونجد أيضاً لفظ الحاجز الذي يمثل "كل ما يعيق الدخول ويشير إلى العبور من مكان أو ميدان إلى آخر سواء كان سياجا حديدياً أو خشبياً⁴ ففي السياق المجازي نتحدث عن الحواجز الجمركية مثلاً من أجل عبور الحدود⁵، وقد يقصد بالحاجز "مجموعة متحركة من القضبان المعدنية التي يتم ترتيبها وتنظيمها بمحاذاة بعضها بعض من أجل إحاطة مجموعات بشرية في أثناء مظاهرات أو من أجل توجيه الدخول إلى ساحة أو مكان معين، وتقيد عبارة الأسلاك الشائكة المعنى نفسها وتستعمل للإغلاق أو وسيلة للدفاع⁶ ، وكثيراً ما يستعمل اللفظ الغلق لتذليل على فاصل بين مكانين أو منطقتين.

¹ - Rees Jones , "Borders and walls: Do barriers deter unauthorized migration," The online journal of migration policy institute (05/10/2016) :1.

² - Simon Montlake.op.cit.

³ - Frank Neisse, Alexandra novosseleff. "L'expansion des murs ; le reflet dun monde fragmente" ? politique étrangère. (Paris : Ifri. Hiver 2010), P. 731.

⁴ - أورد ابن منظور في معجمه، أن السور عند العرب يقصد به حائط المدينة...، لسان العرب، المجلد الثالث، الجزء 24، القاهرة، دار المعارف دت، ص2147.

⁵ - Le petit Larousse définit la muraille comme suit, La muraille : mur épais, D'une certaine élévation, Cite par : George Lucas. Claude moreau et Claude Labourait, petit Larousse illustré, (Paris : Librairie Larousse, 1986), P. 665.

⁶ - Thierry paquot.op.cit. p.196.

وفي اللغة العربية فيحتمل معنيين أحدهما مادي والآخر معنوي بالإضافة إلى العديد من المصطلحات الأخرى التي قد تحمل الدلالة اللغوية والإصطلاحية نفسها إلا أن اعتماد مصطلح الجدار أنسب لشموليته وعموميته لأخذه أشكالا معقدة في كثير من الأحيان، على اعتبار أنه قد يستعمل للدلالة على أي نوع من أنواع الفصل والإغلاق والمنع المادي، والجدار في اللغة يعني الحائط.¹

وفي اللغة الفرنسية اشتق اللفظ من الكلمة اللاتينية barbule التي تعني بناية من التراب أو قطع الخشب أو الحديد ... بشكلها العمودي تعمل على اغلاق فضاء، أو تعزيز أراضي، أو إقامة أطراف، وكلما يشكل حاجزا لا يمكن اختراقه.²

وفي الجيوسياسيا، يعرف الجدار بأنه "حاجز مادي اصطناعي، يحدد فضاء معين، ويقوم بوظائف الحماية ضد الخارج، وأحيانا للاحتجاز والسجن الداخلي".³

فالجدار بمفهومه العام يحمي ويعطي انطبعا واحساسا بوجود الأمن⁴، ولم يعرف مفهوم الجدار في القانون الدولي بشكل دقيق، ومن ثم فالجدار ليس له نظام قانوني خاص باستثناء كونه منشئة مقدمة على اقليم، هو الذي يتوافر على وضع قانوني، أي أن أهمية الجدار القانونية تابعة من علاقته بالإقليم حيث يوجد.⁵

¹ - George Lucas. Claude moreau et Claude Labouret.dris. Op.cit. p 99.

² - ابن منظور، نفس المرجع السابق، المجلد الأول، الجزء السابع، ص 566.

³ - George Lucas. Claude moreau et Claude labourent, Driss, Op. cit. M.p

⁴ - Pascal Gauchon.avec la coordination de Sylvia Delannoy et Jean-Marc huis oud, Dictionnaire de géopolitique et de géoéconomie, (Paris : presses universitaires de France,2011), p.450.

⁵ - Jean. Marc Sorel. Le mur est-il souple dans le droit international intervention a la 3eme Edition du colloque international. Murs, Barrières Frontières, Organise par la chaire Raoul Dandurand de l'université du Québec a montreal. qui a cu lieu les, 17 et 18mai 2011.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين الجدران والحدود ، فهذه الأخيرة تفصل بين اقليمين ينتميان إلى وحدتين سياسيتين مختلفتين، حيث تمارس كل واحدة منها ، وبشكل مستقل عن الأخرى ، مراقبة الخروج من الإقليم والدخول إليه¹ ، ومن الناحية القانونية تعد الحدود خطوطا تصورية وغير مرئية ، تفصل بين سيادتين دوليتين ، وتجسد حدود اختصاصات الدولة ، وهي ليست مجسدة بشكل مادي بالضرورة ، وتعمل بوصفها منطقة تواصل عبور بين الأمم المتجاورة أكثر مما تفصل بينها²، هذا البعد الذي يتمثل في العبور والتبادل يتجه نحو القضاء على الحواجز التي تجسدها الحدود ، إلا أن نسبيتها أدت إلى جعلها أكثر هشاشة ، وإلى طرح مسألة حمايتها بأشكال جديدة وفي هذا السياق يمكن أن تأتي الجدران لتعزيزها ودعمها .

هذا القدر وغيره من المصطلحات نابع من اختلاف السياقات السياسية التي أفرزتها الجدران ، ومن الوضع الجيوسياسي الذي يتحكم فيها ، ومن الوضعية القانونية التي يمكن أن تأخذها ، وهذا كله ألقى بضلاله على توصيف الجدران ، سواء التاريخية منها أو الحالية ، حيث كانت في الماضي تتخذ عادة طابع حصون وقلاع أو خطوط دفاعية ، نظرا لأهميتها الحدودية والدفاعية، وحاليا يوصف الحاجز بين الكوريتين الشمالية والجنوبية بالمنطقة منزوعة السلاح³ ، وجدارا آتلا في جزيرة قبرص بالخط الأخضر ، والجدار الفاصل بين الطائفتين البروتستانتية والأرثوذكسية في بالفاست بايرلندا الشمالية ، بخطوط السلام والجدران الدفاعية في منطقة الصحراء الغربية، بالجدار الرملي ، والجدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بالجدار الحدودي ، والجدار حول ثغري سبتة ومليلية شمال المغرب بالسياج، أو حاجز

¹ - Didier bigo.frontieres.territoires.securite.souverainete.http//seriscope.sciencespolitiques, Fr, Le12/09/2012.

² - Alexandra novosseleff, Frank Neisse.préfacées murs entre les hommes : paris.la documentation française, (2007) ,p.14.

³ - ibid., 28.

الأسلاك الشائكة ، والجدار في كشمير بالحاجز المكهرب¹ واتخذ الجدار الإسرائيلي في فلسطين المحتلة العديد من التسميات ، حيث تصفه إسرائيل بالسياج، فيما استعملت الجمعية العامة للأمم المتحدة لفظ الحاجز² في حين أن محكمة العدل الدولية فضلت استخدام لفظ الجدار Mus ترجمة للكلمة wall باللغة الإنجليزية³، وإذا كان الفاعلون لا يستعملون اللفظ نفسه ، فإن ذلك راجع إلى الرهانات السياسية والقانونية والجيوسياسية موضوع الخلاف.⁴

وبعيدا عن اختلاف التسميات والتوصيفات، فإن هذه الجدران تنطوي كلها ضمن استراتيجية هدفها حماية الأمن الوطني للوحدة السياسية بشكل عام ومن ثم فإن استراتيجية الجدران الأمنية كل سياسة اغلاق اقليم معين مبنية على أساس تعزيز الرقابة عليه لحمايته، تندرج ضمن هذه الاستراتيجية الحواجز التي تمنع الخروج من اقليم معين على شاكلة جدار برلين، وتلك التي تهدف إلى منع الدخول، كالجدارين الإسرائيلي والأمريكي، بالرغم من أنها تنطلق من أسس سياسية وأخلاقية مختلفة جدا.⁵

¹ - ibid., 50-76-96-120-142-158.

² - برغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة استعملت لفظ حاجز فإنها أشارت في هامش أسفل الصفحة إلى أن هذا النظام يطلق عليه الفلسطينيون عادة وصف جدار الفصل، على حين أن الإسرائيليين يستعملون عادة المعلق الأمني، انظر:

RAPPORT établi en Application.es-10/13 de Lassemblée générale.A/ES-10/248. P.3.

³ - أوضحت محكمة العدل الدولية أن الجدار محل النظر هو عبارة عن بناء معقد، ومن ثم لا يمكن فهم هذا اللفظ في معناه المادي الضيق، مبينة أن اللفظين المستعملين سواء من جانب إسرائيل المعلق أو من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الحاجز ليسا أكثر دقة لو أخذ بالمعنى الدقيق، انظر:

C.I.J. recueil2004, conséquences juridiques de l'édification dun mur dans le territoire occupé. Avis consultatifs du 9juillet2004, p.164. Par.67.

⁴ - Alban Geslin.semantique, « Sémiotique et matérialité des murs, in les murs et le droit international », Sous la direction de Jean-Marc Sorel, Cahiers internationaux, (n°24.paris : édition pèdone,2010), p.51.

⁵ - Florine Ballif, Stéphane rosière. Le défi des teichopolitiques, Analyser la fermeture contemporaine des territoires, Espace géographique, Murs et clôtures, (N°38.vol.38. Paris : BELIN.2009/3), P.194.

تقوم الجدران بوظيفة أمنية عامة وصريحة كما قد تحمل أهدافا أخرى ضمنية وكامنة ، عسكرية أو مدنية أو اجتماعية وهي ليست استراتيجية مبتدعة حديثا ، فقد عرفت العصور القديمة ، منذ سور الصين العظيم مرورا بجدار هذريان في أوروبا جدار تراجان الروماني ، وخط ماجنو بفرنسا ، وجدار الأطلسي في المني وخطي مورييس وبديرون في المنطقة المغاربية على طول حدود الجزائرية المغربية والتونسية وخط مك نهارة في فيتنام ، والخط على حدود رودي سيا سابقا ، وجدار برلين ، ثم الجدار الحالية ، من دون اغفال العديد من المشروعات المزمع إنجازها ، وتلك التي في طور الإنجاز ، فالتاريخ والحاضر يثبتان أن الجدران مثلت دائما رمزا لنوع من الأمن بالنسبة إلى الدول والإمبراطوريات ، فطالما شكلت تحصينات تستند إلى منطقة عازلة تغطي مهام استراتيجية دفاعية نابعة عن السلطات العسكرية ، وبعض الجدران ما لا يزال يقوم بهذا الدور حاليا ، حيث أنها توافق عادة وضعيات عسكرية مؤقتة ، تكشف عن فشل سياسي في تأمين السلم والأمن على شاكلة خط آتلا في قبرص ، والجدار الرملي في الصحراء الرملية والمنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين في المقابل ، هناك جدران أخرى في ظهور وتطور مستمرين ، هدفها وقف عبور المدنيين أو محاصرتهم لأحكام مراقبتهم ، أصبحت هذه الجدران معززة بتكنولوجية متطورة ، جعلتها ذكية في تعزيزها ودعمها للحدود ، من خلال دورها المهم في التمييز والرصد الحقيقيين عن طريق الكاميرات الحرارية ، وأجهزة الرادار والرصد وأسلحة التحكم عن بعد وغيرها ، إلا أنه بالرغم من ذلك ، فإن هذه الجدران يتم التحايل عليها عادة وتجاوزها من خلال حفر الأنفاق ، أو عبر تغيير مسارات العبور وهذا ما يطرح تساؤلا مهما حول فاعلية أجهزة أمنية كهذه ، في حل المشكلات التي تتصدى لها ، إلا إذا اعتبرناها ردودا على تلك التهديدات وليست حولا تبدد المشكل من أصله.

المطلب الثاني : أنواع الحواجز الحدودية

التايشونوليتيक्स ليست مجرد بناء الجدران أو السياجات، بل إنها تشمل مجموعة متعددة من الحواجز التي تحد من حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود بما في ذلك التدابير الإدارية والقوات العسكرية التي غالبا ما تدعم الحواجز، ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي ظهر تغير جذري في منظومة الامن الغربية وفي الديمقراطيات الكبرى أدت في نهاية المطاف إلى ظهور ما يعرف بالجيل الثاني من الجدران في العلاقات الدولية، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من حواجز الحدود:

أولاً: الخط الأمامي أو الخط المتقدم

يشير النوع الأول من انماط إغلاق حدود إلى اقدم هدف عسكري لإقامة الحدود، ويتميز بوجود فضاء فارغ منطقة محرمة no man land يفصل منطقتين عسكريتين، لقد أصبح هذا النوع من إغلاق الحدود نادرا نسبيا، حيث تم دمج الغالبية العظمى من الدول في نظام الدولة ذات السيادة وانضمت إلى الأمم المتحدة التي تدين استخدام القوة في العلاقات الحدودية وتدعو الى حسن الجوار كما هم مبادئها، فمعظم الخطوط الأمامية المعاصرة كانت قد تم تشييدها أثناء فترة الحرب الباردة وقد استمرت لسنوات عديدة فيما بعد، وهي غالبا ما تتعلق بالمنطقة المتنازع عليها حيث تستمر دولتان في المطالبة بحق الأراضي من الطرف الآخر ولم يتم بعد التفاوض بينهما على معاهدة سلام (مثل حالات كوريا، قبرص، إسرائيل / فلسطين، كشمير)، وبرز مثال على الاطلاق في هذا النوع هو الخط الأمامي المغربي في الصحراء الغربية حيث شيد المغرب 2700 كيلومتر من الجدران المحصنة، والتي تمثل 51.6 % من الخطوط الأمامية الموجودة على الكوكب ، وعلى العموم، لا يزال هذا النمط من انماط غلق الحدود (الخطوط الأمامية) يمثل فقط ما يقرب من 13 % من الحدود المتصلبة في العالم.

وبالإضافة إلى المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين، فإن المثال البارز الآخر للخط الامامي هو خط المراقبة (LOC) الذي يمر عبر جبال كشمير بين باكستان والهند، فعندما قسم البريطانيون جنوب آسيا واسسوا الدول الجديدة الهند وباكستان في عام 1947، وسمحوا للإمارات الأخرى بتحديد الدولة التي يريدون الانضمام إليها، اذ كانت اماره كشمير تضم أغلبية من السكان المسلمين وكان من المتوقع أن تنضم إلى باكستان، ولكن كان المهرجا (الأمير) هندوسية وقرر أن الاستقلال مستحيل، فاضطر الكشميريون إلى الانضمام إلى الهند، وبعدها مباشرة دخلت جيوش كل من الهند وباكستان لكشمير من اجل السيطرة على المنطقة، يحدد خط المراقبة الخطوط الأمامية حيث التقى الجيشان في تضاريس وعرة للغاية التي تعتبر أعلى ساحة معركة في العالم على جبل سياشن Siachen الجليدي على ارتفاع أكثر من 6400 متر فوق مستوى سطح البحر)، حيث لم يرغب أي بلد في تقديم تنازل إقليمي، وظل خط المراقبة عسكريا منذ ذلك الحين، اذ على الرغم من كونها حدود غير معترف بها، إلا أن الخطوط الأمامية محصنة بشكل جيد حيث تضم 550 كم (340 ميل) من السياجات المزدوجة على الجانب الهندي.¹

ثانيا : السياجات والجدران

هذان النوعان الثاني والثالث من الحواجز هما السياجات والجدران، والتي تعد من أهم العناصر في التايشوبوليتيكس، على الرغم من "الوصمة" المرتبطة ببناء الجدران بعد بناء جدار برلين في اوت 1961، فانه منذ عام 2000 بدأت العديد من الدول حول العالم هذه الحواجز أو وسعتها، وفي معظم الحالات كانت الحواجز قيد الدراسة والنظر والتريث لفترة زمنية معينة، وكان السبب الأساسي لتشييدها في كثير من الأحيان هو الهجرة أو التهريب أو تحديد سكان الدولة أو الإقليم، وايضا المبررات العلنية غالبا ما تدور حول الأخطار التي تشكلها التهديدات

¹ - Rosière, Stéphane & Jones, Reece (2012), Teichopolitics: Re-considering Globalisation Through the Role of Walls and Fences, Geopolitics, Vol 17:N1, pp222-223.

المباشرة فيما يتعلق بالإرهاب والأمن، وعلى العموم يشكل هاذان النوعين من الحدود المغلقة "السياجات والجدران" ما يقرب من 87 % من الحواجز الحدودية المعاصرة في الكوكب.

على الرغم من وجود تشابه كبير في تنظيمها ومكان تواجدها، إلا أنه هناك بعض الاختلافات الهامة للنظر بين السياجات fences والجدران /الاسوار walls ، ففي اللغة الانجليزية مثلاً نجد مصطلح "الجدار / السور " wall له دلالة سلبية في حين أن كلمة "سياج " fence أكثر إيجابية، إذ يشير مصطلح الجدار / السور wall إلى الإغلاق الكامل مثل جدار برلين (أوت 1961 - نوفمبر 1989) والدكتاتورية في حين يستدعي مصطلح "سياج" مفاهيم الزراعة أو غيرها... إذن تحليل اللغة المستخدمة لوصف مشروع معين أو حاجز حدودي معين يمكن أن يوضح وجهات نظر مختلفة ومتباينة بين الطرفين، على سبيل المثال، يشار إلى جدار الضفة الغربية في إسرائيل باسم "السياج الأمني" أو "السياج المناهض للإرهاب"، بينما في الضفة الغربية "الجدار" أو "جدار الفصل العنصري"¹.

على مستوى أكثر تدقيقاً، يشمل الفرق بين السياجات والجدران اختلاف كل من التكاليف والأغراض والفعالية، كما أن السياجات تتميز العديد من الحواجز في البلدان المتخلفة (بوتسوانا / زيمبابوي على سبيل المثال في حين أن الجدران في الوقت الحالي أكثر تواجداً في البلدان المتقدمة، وايضاً تبدو السياجات مؤقتة أكثر من الجدران لأنها يمكن أن نصب بسرعة، وهي لا تمنع رؤية الطرف الآخر بشكل كامل، وتكون أقل تكلفة، بينما الجدران هي أكثر اكتماله، وتزيل افق النظر عبر الحدود (وخطر القناصين بالتحديد)، وهي أكثر تكلفة، إذ تبلغ تكلفة الكيلومتر الواحد من الحاجز الإسرائيلي على الضفة الغربية حوالي مليوني دولار لتشييده ، وفي جانب آخر السياج الكهربائي البالغ طوله 500 كم (في 2004) وارتفاعه 2.4 متر والمكهرب ب 220 فولت على حدود بوتسوانا / زيمبابوي، بتكلفة 3.14 مليون دولار في 2004) أو حوالي 6330 دولار لكل كيلومتر، أي ما يقرب من 316 مرة أرخص من الحاجز الإسرائيلي

¹ - Rosière, Stéphane & Jones, , p225.

عالي التقنية، كما قد تلجأ العديد من الدول إلى تعويض نقص وسائل التكنولوجيا العالية من خلال الاستثمار المفرط في القوات، والهند مثال على ذلك، إذ أن قوات الأمن الحدودية الهائلة التي يبلغ عدد أفرادها 240.000 رجل وامرأة مقسمة في 186 كتيبة.¹

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن هذه الاختلافات في انواع السياحات والجدران من حيث الكفاءة أصبحت أقل وضوحاً، بحكم تعاظم دور التكنولوجيا المهم في الحواجز الحدودية حيث أن العناصر الملموسة أو السلوكية هي الجزء المرئي فقط من نظام أوسع بكثير يشمل الرادارات الثابتة، وأجهزة الاستشعار الأرضية، وكاميرات التحكم عن بعد، والبرمجيات التي تربط بين حراس الحدود للتحكم في الأبراج، ولعل أحد أكثر البرامج تطوراً هو نظام حاجز الحدود السعودي مع العراق بتكلفة تقدر بـ 3 مليارات دولار، وهو مثال على سياج أكثر تعقيداً مع طبقات متعددة من الأسلاك الشائكة، والطرق لتسهيل حركة حرس الحدود، والعديد من الأجهزة عالية التقنية التي تستشعر الحركة في المنطقة، وتؤدي هذه التقنيات إلى زيادة فعالية الحاجز الحدودي بشكل متزايد.²

توجد بالفعل مبادرات متميزة حول هذه "الحدود الذكية" smart borders ، والتي تهدف إلى أن تكون الحواجز فعالة قدر الإمكان من حيث السيطرة والسرعة واختصار الوقت، وأصبح مصطلح جديد متداول حول هذه النقطة بالذات وهو مفهوم الحدود البيومترية biometric border ، للإشارة إلى ظاهرة مزدوجة الرؤية في الحرب المعاصرة على الإرهاب تتضمن: التحول إلى التقنيات العلمية والخبرة الإدارية في سياسات إدارة الحدود ؛ وتطبيق الطاقة الحيوية بحيث تصبح اجسام المهاجرين والمسافرين أنفسهم مواقع ذات حدود مشفرة متعددة.

وأصبحت هذه الحواجز ذات التقنية العالية -بما في ذلك أنظمة التحكم البيومترية في نقاط التفتيش- ذات تكلفة عالية، لكن في الوقت نفسه العديد من البلدان هي على استعداد

¹ - Rosière, Stéphane & Jones, , p225.

² - Rosière, Stéphane & Jones, , p226

لدفعها مقابل الأمن، إذا كانت فعالية السور "الافتراضي" فعالة، بالإضافة الى ذلك فإن ظهورها في المشهد يلعب دورا رمزيا يساهم في إعادة التأكيد على سلطة الدولة وقوتها وهيمنتها على حدودها والسيطرة على كل التحركات مما يعيد إلى الدولة هيبتها وسيادتها التقليدية، فحاجز الحدود هو في الواقع شكل نموذجي للقوة الصارمة التي أصبحت بشكل متزايد وسيلة جيدة للسياسيين للحصول على الدعم وكسب الأصوات وتأييد الراي العام خاصة تلك الدول التي تعاني من مشاكل حدودية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية او امنية.¹

ولو أخذنا مثال الولايات المتحدة نرى أنه يجسد الحاجز الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك المنطق الجديد للسياسات التكنولوجية، فقبل عام 2000 لم يتم تسييج سوى بضعة كيلومترات من الحدود البالغ طولها 3169 كلم، ولكن كان هناك نقاش متزايد حول كيفية إدارة ذلك الكم الكبير من البشر والسلع التي تعبر الحدود بشكل غير قانوني في كل عام، وبعد 9/11 تم ربط إدارة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات مع التهديد الأمني للإرهاب بهدف إعادة التفكير بجدية في السياسة الحدودية، وبعد 9/11، صدر قانون الباتريوت الأمريكي PATRIOT Act في عام 2001، الذي أعطى دورا بارزا لأمن الحدود في كل من الحرب ضد الإرهاب والنضال المستمر ضد الهجرة غير الشرعية، في عام 2005، أنشأت وزارة الأمن الوطني مبادرة الحدود الآمنة (SBI) Secure Border Initiative، وهي خطة شاملة متعددة المجالات وتمتد لسنوات لتأمين حدود أمريكا، وتتمثل مهمة الهيئة الفرعية للتنفيذ "في قيادة دعم المتطلبات العملياتية والوثائق بالإضافة إلى جهود الاستحواذ لتطوير ونشر ودمج التكنولوجيا والبنية التحتية التكتيكية للحصول على السيطرة الفعالة على المناطق الحدودية البرية الأمريكية والحفاظ عليها.²

¹ - Rosière, Stéphane & Jones, , p226.

² - Rosière, Stéphane & Jones, , p227.

ويؤكد قانون السياج الأمن Secure Fence Act ، الصادر في 26 أكتوبر 2006 على هذا الاتجاه¹ ، ووافق عليه كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي بدعم من الحزبين، بما في ذلك السناتور جو بايدن، وهيلاري كلينتون، وباراك أوباما، لبناء حاجز طوله 1125 كلم على طول الحدود المكسيكية، و تم تشييده سريع اذ من شهر جانفي 2010 اكتمل 80 % من مشروع السياج، يتنوع امتداد الحاجز حسب التضاريس الطبيعية المختلفة مع وجود العديد من المقاطع التي تتكون من سياج يبلغ طوله 6.5 متر و 1.8 متر تحت الأرض، تم تثبيته في خندق بعرض 0.9 متر من الخرسانة، وبالإضافة إلى الحواجز المادية، جربت الولايات المتحدة أيضا سياجا افتراضيا، ففي عام 2006، وبعد التصويت على قانون السياج الأمن، اختارت وزارة الأمن الداخلي شركة بوينغ لبناء السياج الافتراضي في عقد من المتوقع أن تبلغ قيمته أكثر من 2 مليار دولار، لكنه فشل².

ثالثا : المضيق المغلق

النوع الأخير من حواجز الحدود هو المضيق البحري المغلق (أو المتصلب)، وغالبا ما ينسى أو يتجاهل المهتمون والمتخصصون هذا النوع من الحواجز، ولكنه مهم جدا خاصة فيما يتعلق بمسألة التحكم في تدفقات الهجرة غير المرغوبة بين الدول، اذ يتعزز دور المضائق إذا تماكنت مع ثروة قوية أو تقطعات سياسية مثل عندما تكون فاصلا بين دولة متقدمة واخرى متخلفة او بين ديمقراطية وشمولية، اذ تتميز بتدفقات هجرة غير مرغوب فيها، ومن الأمثلة على ذلك مضيق فلوريدا بين جزر الهند الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومضيق جبل طارق بين شمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي أو بحري أرافورا وتيمور بين إندونيسيا وأستراليا، اذ تتكون هذه المضائق من سياج افتراضي virtual fence يتم انجازه على الجانب الآخر للهجرة (الساحل الثري) ويتكون من أبراج المراقبة التي ترتبط بها أنظمة الإنذار المختلفة والأقمار

¹ - Rosière, Stéphane (2011). Teichopolitics: The Politics Of Border Closure. Si Somos Americanos. Revista de Estudios Transfronterizos Volumen XI/No 1p226.

² - Rosière, Stéphane & Jones, , p227.

الصناعية والرادار وطائرات الاستطلاع، وتهدف هذه الأنظمة إلى اكتشاف وصول قوارب غير مصرح بها والسماح بنشر سفن خفر السواحل لاعتراضها قبل أن تصل إلى اليابسة.

أحد أفضل الأمثلة على "المضائق المغلقة" هو مضيق جبل طارق في البحر الأبيض المتوسط ، عندما تم اطلاق النظام الإسباني للمراقبة الساحلية الذي أطلق عليه Sistema Integrado de Vigilancia Exterior " SIVE النظام المتكامل للإنذار الخارجي"، في عام 1999 بغرض الكشف عن المهاجرين غير الشرعيين وتحديد هويتهم وتعقيهم واعتراضهم، وهو اليوم أحد أكثر "الحدود المرنة" الطموحة الموجودة في العالم، ويطمح نظام المراقبة هذا، إلى مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية من أفريقيا، ولكي يكون أكثر كفاءة تم توسيعه ليشمل الساحل الجنوبي الإسباني بأكمله من البرتغال إلى الميريا، ويتم التخطيط لتوسيع نطاق هذا النظام SIVE ويمكن أن يشمل كل ساحل إسبانيا المتوسطى (وحتى كل ساحل البحر الأبيض المتوسط الأوروبي في المستقبل.

المبحث الثاني : تطور الجدران الحدودية ودوافع بنائها

المطلب الأول : تطور الجدران الحدودية

عرفت ظاهرة الجدران العازلة تنامي واسع في الآونة الأخيرة نظرا لتسارع الدول في حماية حدودها ومصالحها خوفا من استيراد مشاكل جديدة من دول الجوار هي في غنى عنها.

أولا: تطور الجدران الى حدود القرن العشرين

بنيت الجدران للفصل بين النزاعات التي تنشب بين شعوب الدول المتجاورة على حدود بعضها بعضا، إما طمعا بأراضي، أو صراعا على الثروات الطبيعية أو حرب قبائل فكانت الجدران التي تحمي المدينة والإمبراطورية من هجمات الأعداء.

شهدت عصور ما قبل الميلاد بدايات هذه الإستراتيجية، وتألفت في العصور اللاحقة حيث اشتهرت الصين بسورها العظيم الذي توالى السلالات الحاكمة على بناءه، واستكمال صرحه على امتداد قرون عدة، كما انتهجت الإمبراطورية الرومانية الإستراتيجية نفسها، من خلال إنشاءها الخط الحدودي الذي كان يهدف إلى تدعيم حدود الإمبراطورية والحفاظ على أمن إقليم بريطانيا، وشهد العصر الوسيط بدوره تشييد العديد من القلاع والحصون والأسوار التي طالما عبرت عن التحضر.¹

فقد عرفت العصور القديمة جدرانا عظيمة ذات طابع أمني، حيث قام ملك بابل نبوخذ نصر الثاني 604-562 ق.م ببناء جدار في الفترة الأخيرة من حكمه، بعد توسع إمبراطوريته إلى حدود البحر المتوسط، بيد عاملة وافرة ومجانية وعشرات الآلاف من السجناء والمعتقلين السياسيين المبعدين، لم تكن أقل من ثلاثة جدران متوازية، تم تعزيزها بأبراج دفاعية.

¹ - Etienne duront, Genève détruira ses fortifications. <http://www.tag.ch/geneve/actu/geneve-detruira-fortifications-2009-04-04.consulte le :02/08/2012>.

لم تكن تلك الجدران محصنة بما يكفي، حيث خضعت مرات عدة للأشوريين، وجرى اللجوء عبثاً إلى بناء جدار آخر شرق المدينة، ثم آخر على بعد بضعة وستين كيلومتراً شمالي بابل في السنة نفسها التي توفي فيها الملك البابلي الملقب بـ الملك البناء فكان هذا الجدار إستراتيجياً محضاً للدفاع عن أمن المدينة.¹

وخلال القرن الرابع قبل الميلاد، يذكر أن ملك مقدونيا اليوناني، الإسكندر المقدوني الكبير، قام بدوره ببناء سور لإبعاد الهمج من جبال القوقاز وشواطئ بحر قزوين.²

وفي القرن الثالث قبل الميلاد، بدأ الإمبراطور الصيني تشين هوانج تي، بالربط بين الجدران المتفرقة التي بنيت في حقبة مختلفة، حيث كان أسلافه من الحكام يحاولون الاحتواء من الجيران بقلاع وحصون تسمى الجدران المربعة مع نفس تلك التي كانت للممالك المنتصرة، فتم بناء أول جدار للحماية ضد الهمج في الشمال والذي يمتد من يالو، النهر الذي يمثل حالياً الحدود مع كوريا، إلى لينتاو جنوب منطقة جانسو.

وبعد فترة الحكم القصيرة لتدشين شي هوانج تي، ثم تدعيم منشأته الدفاعية في عهد سلالة هان من 206 ق.م - 222 ق.م، فامتد نحو الغرب لحماية ما يسمى طريق الحرير وبعيدا عن الدور الدفاعي فقط، فإن تمديد السور سيكون موازياً لغزو الغرب في هذه الفترة، حيث بني الصينيون في هذه المرحلة خطاً ثانياً للدفاع ضد الغزاة مكوناً من حصون على امتداد مئات الكيلومترات عن السور، ورفعوا الأبراج ضمن استراتيجية دفاعية متكاملة.

بعد قرنين تقريباً ونهاية سلالة هان، تمت مضاعفة السور في بعض الأماكن، وتعزيزه بالأبراج والقلاع والخنادق وبناء جدران صغيرة لصد العدوان وتحت ضغط الصراعات الداخلية للإمبراطورية، أرغم الحكام التخلي عن المساحات الواسعة البعيدة والعودة للحدود الأولية لم يعد

¹ - Claude Quètel, op, cit, p.50.

² - Alexandra novosseleff, Frank Neisse. Des murs entre les hommes, Op, cit, p.20.

للجدار أي دور في هذه المواجهات وأصبحت تلك المساحات بيد المغول في القرن الثالث عشر الذين تم اختراقهم لسور الصين من قبل جنكيز خان الذي قال يوما: أن قوة السور وصلابته تكمنان في شجاعة من يدافعون عنه وقوتهم.¹

في أوروبا عمل الإمبراطور الروماني هادريان ابتداء من عام 122 على إنشاء جدار يمتد على مسافة 17 كيلومتر ، جنوب الحدود الحالية بين إنجلترا واسكتلندا ، وعلى الرغم من توسع الامبراطورية الرومانية خلال القرن الأول قبل الميلاد ، نتيجة للغزوات والحملات التوسعية التي خاضها الإمبراطور قيصر ، فإن مصطلح الخط الحدودي لم يكن مستعملا ، برغم أنه أول من أقام خطا تحصينيا ، ومنذ حكم هادريان تم تجسيد حدود الامبراطورية الرومانية ، في بعض المناطق لم يكن للسور أي وظيفة عسكرية ، أما الجنود فيوجدون في المدن وفي قلاع السور ، ونظرا إلى التهديد الخارجي الضعيف فإن أعداد الجيش لم تكن كبيرة جدا ، فهديان تولى عن عقيدة الغزو التي كانت لدى أسلافه إلى ما لا نهاية .

يضم جدار هادريان مراكز محصنة تعمل على حراسته، مع خندق في الشمال لتعزيز قدرته الدفاعية، ويتبع مساره طريقا رومانيا، والمحمي سلفا بقلع عدة² ، لم يكن جدار هادريان مخططا كي يتم الدفاع عنه لأن الجيوش الرومانية استمرت في الانتشار في الميدان المكشوف، والتموقع لمجابهة العدو، وبقي الجدار وسيلة مراقبة لتحركات المدنيين العسكريين أكثر منه تحصينا لصد تام للعدو.

¹ - Alexandra novosseleff, Frank Neisse. Des murs entre les hommes, Op, cit, P. 20.

² - Frédéric Niel, Op, cit, p.37.

في القرن الخامس الميلاد اتخذت القسطنطينية سورا قويا من الحجارة والطوب على الضفة الغربية لمدينة تراقيا كان الهدف منه الاحتماء ضد الهمج الغزاة، المغول والبلغار لكن الجدار تم اقتحامه من طرف الغزاة بعدها تم التخلي عنه بوصفه آلية دفاع منذ القرن السابع الميلادي.¹

في العصور الوسطى وجدت جدران ولكن بأقل شهرة ما تزال بقاياها خالدة إلى الآن، كجدار دان فيرك مشروع الدانماركيين وهو خط من التحصينات الذي يحمي الشمال ضد الحركة التوسعية الغازية القادمة من الجنوب.

ولطالما عبرت العديد من القلاع والتحصينات والجدران، ففي فرنسا مع بداية القرن السابع عشر، أراد فويان حماية الممتلكة الفرنسية بحزام من القلاع والحصون² بل أن باريس تطورت بشكل متدرج داخل أسوارها المحيطة بها وهي سبعة جدران لكن من دون جدوى إذا استمرت التدفقات باتجاه باريس ومنذ القرن الخامس تباعا.³

هذه الجدران والتحصينات كانت تهدف في مجملها إلى الدفاع عن الإقليم فهي ترسيخ فكرة قدسية الحدود والرغبة في الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد من خلال وضع حد يحتمي وراءه المجتمع والحضارة من هجمات القبائل والجماعات المحيطة بخلاف الجدران التي ظهرت لاحقا⁴ ، والتي كان بعضها ذا منطق مخالف.

¹ - ibid., 73.

² - Alexandra novosseleff, Frank Neisse. Des murs entre les hommes, Op, cit, p. 21.

³ - Ibid, m.pp

⁴ - محمد مهدي عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996)، ص 186.

ثانيا: الجدران العازلة حديثا

مع اختلاف طبيعة العلاقات الدولية التي ميزت القرن العشرين عن الحقب التي سبقتها، اختلفت دواعي ومسوغات اللجوء إلى الجدران، بوصفها استراتيجية أمنية، ومن ثم اختلفت الوظائف الموكلة إلى هذه الأداة الأمنية، إذ تم توظيفها أولا، بوصفها وسيلة حربية على شاكلة خط ماجينو وجدار الأطلسي، ثم بوصفها أداة للمنع والفصل كما شهد على ذلك جدار برلين لاحقا.

فبعد الخروج من الحرب العالمية الأولى 1914-1919، وأمام تعالي الأصوات الألمانية المناهضة لمعاهدة فرساي 1919 التي اعتبرت غير عادلة، عملت فرنسا على اتخاذ اجراءات للاحتماء ضد أي هجوم جديد¹، مثل إقامة تحصينات على طول الحدود، الأمر الذي طرح نقاشا حادا في تلك الفترة.²

خلصت الإستراتيجية المقترحة من قبل الجنرال أدولف غيوم، رئيس لجنة الدفاع عن الحدود 1926م، إلى أن التحصين الدائم يفرض نفسه، بوصفه إحدى الآليات الأساسية للدفاع عن البلد ...، ويجب أن يعد تضحية مالية ينبغي القبول بها لتعويض ضعف نسبة الولادات ، يقوم هذا المشروع على مفهوم المناطق المحصنة، بالارتكاز على أماكن ذات وجود قوي ، وكذا على دوريات متحركة، قادرة على القيادة في هذه المنطقة، وتعقب العدو.

دافع وزير الدفاع أندريه ماجينو عام 1929م، عن مشروع قانون لتمويل التحصينات، التحصين شمال شرقي فرنسا ومنطقتي الالزاس واللورين بخطين، في الشرق تم تحصين ضفاف نهر الراين، وفي الجنوب الشرقي أيضا أنشئ خط ماجينو الالبي في وجه ايطاليا ، هذا الخط الجنوبي أمكن الفرنسيين، بشكل فعال في يونيو 1940مومن المقاومة ضد الهجوم المعلن من

¹ - Jean pascal soudagne, L'Histoire de la ligne Maginot (paris: Éditions ouest France,2006), p.21.

² - Alexandra novosseleff, Frank Neisse. Des murs entre les hommes, Op, cit, 21.

موسوليني بعد خرق الحدود الألمانية في الشمال، وبذلك أتاح خط ماجينو حصر مناطق الاحتلال الإيطالي.¹

في أقصى الشمال حيث الحدود مع بلجيكا، لم تكن التحصينات ذات أهمية، كمثيلتها مع الحدود الألمانية، وذلك راجع للحياض الذي طالما عبرت عنه بلجيكا 1936م، ولدافع اقتصادي أيضا، حيث أعطيت الأهمية لحصون أصغر وأقل كلفة منذ أن جاء الجنرال موريس غاملان على رأس الجيش الفرنسي.²

تميزت تحصينات خط ماجينو أو الجدار الفرنسي بقوة تحملها للضربات المباشرة، نظرا إلى سمك جدرانها الخرسانية، وقوة تعزيزاتها³، لكن وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبه هذا الخط في صد العدو، فإنه لم يدم طويلا، فقد تمكنت القوات الألمانية من التوغل في الاقليم الفرنسي، في 7 يونيو 1940م، وذلك بالالتفاف على الجدار.⁴

ثالثا: بناء الجدران الحدودية بين التأييد والرفض

• رافضي بناء الجدران الحدودية: لاحظنا مؤخرا في حملة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الذي وعد ببناء جدار عازل على طول حدوده مع المكسيك، ردود أفعال متباينة رافضة لمثل هذه القرارات، فكان رد البابا فرانسيس على ذلك بأنه أمر بغيبض أخلاقيا، ودعى إلى بناء الجسور كبديل عنها، منتقدا ذلك بقوله إن الزعماء السياسيين الذين

¹ - Frédéric Niel. Op. Cit. 163.

² - ibad. 164.

³ - Jean pascal soudagne, Op, cit., p. 24.

⁴ - ريمون كارتيه، الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سهيل سماعة وأنطوان مسعود (بيروت: مؤسسة نوفل، 1983)، ص 139.

يريدون بناء الجدران والحواجز الأخرى لإبعاد المهاجرين "سينتهي بهم الحال أسرى للجدران التي يبنونها".¹

وقد انتشر هذا الرأي على نطاق واسع داخل الساحة السياسية بحجة أن الجدران ليست مجرد مشكلة سياسية، لكنها مشكلة أخلاقية، أمثال دول ويندي براون، التي خلصت من دراستها للسياسات النظرية لبناء الجدار في الولايات المتحدة وإسرائيل، أن هذه الجدران غير فعالة وغير أخلاقية، وتنتج هوية معادية للأجانب في داخل أمريكا وإسرائيل.²

كما أن هناك من يرى الجدران العازلة هي حواجز غير فعالة تستبعد الضعفاء الفارين من ظروفهم المعيشية القاهرة والذي هو حق من حقوق الانسان البحث عن الأفضل حتى ديننا الحنيف يؤكد على ذلك .

بينما اتخذ فريق آخر من مسألة التحديات الهوياتية التي يواجهها مواطني البلدين محور نقاش، فهم يرون في الجدران ليست مجرد حواجز مادية اسمنتية أو أسلاك شائكة بل هي حواجز نفسية-اجتماعية ثقافية تستبعد الفئات المحرومة³، وتعمل كحواجز تفصل بين الناس ما يراه البعض "مرضا" والبعض الآخر "تفرقة عنصرية".⁴

وتبرر براون موقفها الرفض للجدران العازلة بأن قيامها يحمل عدة تناقضات: - الجدران ولى عليها الزمن كاستراتيجية أمنية عسكرية خاصة مع تنامي الرقمنة العسكرية وتطور

¹- Jim Yardley, 'Pope Francis suggests Donald Trump is "not Christian"', New York 1 <http://www.nytimes.co/01///orl/merica/opeTimes> (18 February 2016), available at: francis-donald-trump-christian.html?smprod=nytcare-ipad&smid=nytcare-ipad-share}.

² - Brown Wendy, Walled States, Waning Sovereignty (New York: Zone Books, 2014)Google Scholar.

³ - Hua Huang, Renovating the Great Wall', China Today, 43:8 (August 1994), 12-13.

⁴ - Di Cintio, Walls, p 11; Sharif, Architecture of Resistance, 15-26-63-130; Weiz5 man, Hollow Land, p10.

التكنولوجيا الحربية والعسكرية....، يتطلب بناؤها معدات وأموال باهظة تكلف الخزينة العمومية خسائر مقابل عوائد غير مادية، فهي حسب براون - مضیعة للوقت والمال.¹

قد تشكل الجدران العازلة أزمة سيادة خاصة بالعصر النيو ليبرالي، حيث أصبحت السيادة مفككة عن الدولة نتيجة تدخل العديد من الفواعل غير الدولانية، والآن تم نقلها إلى رأس المال عبر الوطني²، وظهور الرأسمالية العابرة لحدود الدولة لتوليدها الأرباح. - كما يرى أن الجدران كمواقع الحظر الخالص تتعارض مع التزام الليبرالية بالانفتاح³، إنها موقع "تفاق" حيث تخرق الدول الليبرالية القانون لفرض القانون فمثلا لإيقاف المهاجرين غير الشرعيين، تبني الدول جدراناً تتطلب منهم في الواقع خرق القوانين الأخرى.⁴

وعموماً، وحسب "براون" تجسد الجدران أزمة القيم الليبرالية العالمية الشمول والمساواة والحرية وسيادة القانون⁵، فهي وإن كانت قضية فنية واقتصادية وسياسية، إلا أنها بالأساس قضية أخلاقية تنتج وطن عنصري وكراهية الأجانب في الداخل.⁶

• مؤيدي بناء الجدران الحدودية : أعطت تجربة سور الصين العظيم مثالا على أهمية الجدران العازلة بالنظر اليه "سور الصين" كرمز "دفاعي-تراثي -أخلاقي-ثقافي" يعكس

¹ - Brown. Walled States, Waning Sovereignty, 32; Weizman, Hollow Land, 161; Jones, Border Walls; Nail, Theory of the Border.

² - Ibid, 21.

³ - Brown, Walled States, Waning Sovereignty, 25; see also Jones, Border Walls, 181.

⁴ - Brown, Walled States, Waning Sovereignty, 39-40, 101; Nail, Theory of the Border; Amore and Hall, 'Border theatre'; Johnson et al, 'Interventions on rethinking "the border" in border studies'; Jones, Border Walls.

⁵ - Brown, Walled States, Waning Sovereignty, 72.

⁶ - Ibid, 73; Weizman, Hollow Land; Vallet (ed.), Borders. Fences and Walls; Stephenson and Zanotti (eds), Building Walls and Dissolving Borders.

ثقافتها وهويتها الشعبية، كما يعبر على أسس ومبادئ سياساتها الخارجية التي قوم على عدم الاعتداء على الآخرين، فالصين لم تغزو أي دولة أخرى.¹

فمؤيدي قيام الجدران، يتندون في حججهم إلى أن سور الصين العظيم هو أكثر من مجرد تراث وطني للصين فهو يعبر على الثقافية عالمية التراث "الذي يمثل سياسة خارجية جيدة أخلاقية للسلام والأمن".²

فحسبهم أن الجدران ليست مجرد موقع للعمارة العسكرية، وإنما موقع سياسة الهوية التي تعبر عن مبادئ السياسة الخارجية التي تركز على "استراتيجية الحماية والدفاع" فهي ترى فيها استراتيجية استباقية لحماية سيادتها، أمنها، حدودها، ورعاياها وليس وسيلة للعزلة.³

وتبرز مسألة تقبل فكرة الجدران في خطابات العديد من الساسة والقادة الذين لطالما أعجبوا بسور الصين العظيم، فنجد مثلاً "نيكسون" قال "هذا سور عظيم ويجب أن يبنيه شعب عظيم"، كما اتبع هذا الاعجاب اعجاب الرئيس السابق الأمريكي "أوباما" الذي قال إن هذا "أمر سحري".

ويمكن تلخيص حجج مؤيدي فكرة الجدران في:

- أن الجدران هي من المهام الضرورية لحراسة الحدود الإقليمية للدول ذات السيادة، وأن قرار بنائها أمر سيادي.⁴

¹ - Liu Dexi, 'Zhongguo de fazhan yu waijiao zhengce de zouxiang [Trends in China's development and foreign policy]', Guoji zhengzhi yanjiu (2015).

² - Meyer, Jeffrey. F, The Dragons of Tiananmen: Beijing as a Sacred City (Columbia SC: University of South Carolina Press, 1991), 4 Scholar. See also Waldron. The Great Wall of China, 13.

³ - Liu, "Zhongguo de fazhan yu waijiao zhengce de zouxiang". Rojas, The Great Wall, p. 1.

⁴ - Dana Afina, Mexico Economy Minister Talks NAFTA, Border Wall in Detroit Visit', Mlive News (4 March 2017).

- تعد الجدران استراتيجية حمائية دفاعية للحفاظ على مصالح الدول لاسيما في ظل تنامي التهديدات اللاتماثلية وانعكاساتها على استقرار البلدان وانسجامه الاجتماعي.
- الجدران أدوات السياسة أمنية سليمة، فهي وظيفة الدولة ذات السيادة في حراسة حدودها.
- تكفل مبادئ الأمم المتحدة ومقتضيات ميثاقها، المحافظة على سيادة الدولة في المجال الداخلي، وتقر كفالة المجتمع الدولي لذلك من خلال ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فإن اختصاص الدولة الداخلي النابع من سيادتها، ومفهوم الأمن الوطني المكرس لحمايتها، يكفل لها أن تستخدم كل قواها الى اقصى حدودها من أجل المحافظة على أمنها ومصالحها الحيوية بما فيها بناء الجدران العازلة.¹
- ومن الناحية القانونية، ما دامت هذه الجدران لا تخرج عن نطاق حدود الاقليم المعترف بها دوليا، على اعتبار أن شرعية هذه الجدران مرهون بالوضعية القانونية للإقليم الذي بنيت عليه، فإنه لا يمكن منازعة الدول في ذلك، فتشكل الجدران آلية مشروعة التصدي لتهديد واقع أو محتمل لمجال اختصاص الدولة.²
- في الأخير، يمكن القول إن الجدران العازلة الأمنية، هي نتاج سياقات سياسية واقتصادية جد مختلفة ومتباينة، ونابعة من تاريخ وجغرافيا مختلفة، وتعرض أهدافا وآثارا جد متنوعة فهي وليدة حاجة-واقع-غاية خاصة بكل دولة، غير أن آثارها كثيرة وقد تتجاوز أهدافها.³

¹ - علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995، ص2.

² - Wendy Brown. Les murs de séparation et le déclin de la souveraineté étatique, Traduit de l'anglais par Vieillescazes Nicolas, Les prairies ordinaires, Paris 2009, (21).

³ - Wendy Brown. op.cit. 27-28.

المطلب الثاني : دوافع بناء الجدران الحدودية وتداعياتها

أولا : دوافع بناء الجدران الحدودية

هناك عدة أمور تدفع الدولة إلى بناء جدار عازل بينها وبين دولة أخرى، هذه الدوافع قد تكون متشابهة بين جميع الدول مع فوارق بسيطة تجعل من أحدها تشكل أولوية وأكثر أهمية الدولة ما بالمقارنة مع الدول الأخرى، هذه الدوافع والأسباب هي:

- من أكثر الأسباب التي تدفع الدول إلى بناء الجدران والأسوار على حدودها ، هي منع تدفق الهجرة إلى بلدانها ، هي الدول التي تلجأ إلى هذا الاجراء ، عندما لا يعود بإمكانها مواجهة الأعداد الغفيرة من الناس الذين يلجؤون إليها هربا من العوز والفقر والحرمان من الميزات الاقتصادية في بلدانها ، أو هربا من حالة الانفلات الأمني والاضرابات السياسية التي تعصف ببلدانها بين الفينة والأخرى ، الأمر الذي يدفع هؤلاء إلى اليأس من تحسين أوضاعها ومن تم التوجه نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة، أملا في الحصول على اللجوء والجنسية فيها ، في الآونة الأخيرة لجأت العديد من الدول الأوروبية إلى بناء هذه الجدران منها ، المجر التي بدأت ببناء سياج يبلغ طوله 13 قدما على حدودها الجنوبية مع صربيا ، بعد أن عبر ما يقرب من 80 ألف مهاجر إليها عام 2018 فقط، معظمهم من العراق وأفغانستان وسوريا ، كذلك فعلت بلغاريا في حدودها مع تركيا من خلال بناء سياج يعلوه الأسلاك الشائكة ، بالإضافة إلى نية بريطانيا بناء سياج يمتد لمسافة أكثر من ميلين عند مدخل النفق أسفل القناة الإنجليزية بمحاذاة كاليه kalie بالفرنسية ، لكن من أكثر الجدران التي يكثر الجدل حولها هو، الجدار الذي يعتزم الولايات المتحدة الأمريكية بنائه على الحدود مع المكسيك .
- ظاهرة الإرهاب واكتسابها البعد العالمي سواء على صعيد الانتشار المادي أو المعنوي وصيرورتها ظاهرة عابرة للقوميات والحدود بفعل العولمة والثورة التكنولوجية ، لاسيما

بعد ظهور منظمة القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام داعش التي تجسدتا تطورات هذه الظاهرة بأجلى صورها ، لهذا السبب عمدت بعض الدول إلى بناء الأسوار والجدران على حدودها ردعا للهجمات الإرهابية من قبل الأعضاء المنتمين لهذه الجماعات من ناحية ، ومنعا من وصول بعض هؤلاء الأعضاء إلى أراضيها متخفين بين المهاجرين طالبي اللجوء من ناحية أخرى، ولعل أجلى صور هذه الجدران هي الجدار الفاصل بين اسرائيل وفلسطين، اذ تدعي اسرائيل أنها تسعى من وراء هذه الجدران إلى منع وصول ما تسميه الجماعات الإرهابية الفلسطينية إلى أراضيها وتنفيذ العمليات .

- بناء الجدران والأسوار الدوافع أمنية منها تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر وغيرها من المسائل التي تقوض أمن واستقرار الدولة ، مثل ما تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كجزء من ادعاءاتها لبناء هذه الجدران.¹
- الصراعات الأيديولوجية والمذهبية بين الدول أو الطوائف المختلفة مثل تلك الذي تم بنائه بين ايرلندا الشمالية والجنوبية أثناء الفترة ما بين 1968 و 1998 م بداعي ابعاد الطائفتين البروتستانتية والكاثوليكية عن قتل بعضها البعض كذلك الجدار الذي تم بنائه بين ألمانيا الشمالية والغربية أثناء فترة الصراع الأيديولوجي بين الغرب والاتحاد السوفياتي أو ما كانت تسمى بالحرب الباردة .
- قد تبني هذه الجدران بعد نشوب الحروب بين الدول كنقاط وقف اطلاق النار والهدنة بين الجانبين في حين أن النزاع بينهما لا يزال قائما دون وجود أرضية للحلول النهائية ،

¹ - see: Wendy Brown, walled states waning sovereignty, zone(Books New York:2010,p 95-

مثل الجدار الفاصل بين الكوريتين الشمالية والجنوبية بعد انتهاء الحرب بينهما في 1953م.¹

• قد يكون العامل الاقتصادي أحد أسباب بناء الجدران ، كالتفاوت الاقتصادي بين سكان الدول المجاورة أو وجود دولة فقيرة بجانب دولة غنية كما هو الحال بين الولايات المتحدة والمكسيك أو ألمانيا الشرقية الفقيرة بجانب ألمانيا الغربية الغنية أثناء الحرب الباردة ، ويتم بهذا السبب الاقتصادي لجوء الدول الغنية ذو التوجه الليبرالي إلى بناء الجدران كإستراتيجية لمنع تأثر وتفكك بنية الرفاهية الاجتماعية لبلدانها ، فوصل الأعداد الغفيرة إلى أراضيها ، كما تدعي هذه الدول يمكن أن تجعل استيعابها في منظوماتها للرفاه الاجتماعي أمرا شبه مستحيلا ، وقد عمدت بعض الدول الأوروبية فعلا إلى تغيير سياساتها بهذا الخصوص .

• قد يكون السبب وراء بناء الجدار، هو الحفاظ على التجانس القومي والثقافي والديني والاجتماعي في الدولة أو ما يسمى صيانة الهوية الوطنية للدولة ، إذ أن الهجرة والحدود المفتوحة قد يفكك من هذا التجانس ومن ثم تلقي بأعباء على الدولة لا قبل لها بإدارة ما ينتج عنها من مشاكل وعوائق في طريق تحقيق السياسات الوطنية ، فعلى سبيل المثال تشكل ظاهرة الإسلاموفوبيا عبئا على المجتمعات الأوروبية ، كذلك خطر ازدياد عدد الناطقين بالإسبانية في الولايات المتحدة على الهوية الأنجلوسكسونية فيها ، كما يتطرق إليها صموئيل هنتنغتون في كتابه "من نحن" .

• من الأسباب التي تقف وراء بناء الجدران هو فشل الدولة في إدارة سياسات الحدود مع جيرانها ، فتعتمد إلى بناء الجدار كإجراء ترضي بها نفسها على أنها فعلت شيئا بخصوص مشاكلها مع الجيران ، وتقع ضمن هذا ، محاولات الدول ، من خلال هذا

¹ - دون مؤلف، من برلين إلى المكسيك، جدران عزلت البشر، تقرير سكاي نيوز عربية، 13-7-2017،

<https://www.skynewsarabia.com/world/964302.16/09/2019>.

الاجراء ، حل مشاكلها الحدودية مع جيرانها بعد انتهاء حقبة الاستعمار ، كما هو الحال الجدار المبني بين المملكة العربية السعودية واليمن ، كذلك الجدار الذي تعتزم تركيا بناءه بينها وبين كل من ايران وسوريا ، أو قد تلجأ الدول إلى هذه الوسيلة كفرض للأمر الواقع ، فيما يتعلق بالحدود، مثلما قامت به إسبانيا في سبتة ومليلة .

- قد تدفع الحرب الأهلية في دولة ما إلى لجوء جيرانها لبناء الجدران على حدودها ، ففي أعقاب الحرب الأهلية في سوريا عام 2011م ، لجأت تركيا إلى بناء سور على طول حدودها الجنوبية ، فالغرض منها في نهاية المطاف هو منع تأثر تركيا بتبعات تلك الحرب الأهلية.

- النزاعات الاقليمية أيضا تجعل الدول تبني هذه الأسوار، سواء كان الغرض منها هو الدفاع عن حدود الدولة فيما لو نتجت حرب بين الدول المتنازعة أو من أجل تخفيض حدة النزاع كردع اتجاه الدولة المقابلة ، والمثال على ذلك هو ما قامت به اسرائيل ببناء العديد من الأسوار على مرتفعات الجولان بعد حرب 1967م.

- وجود بعض القوميات التي تسعى إلى نيل حقوقها في تقرير المصير ضمن حدود دولتين متجاورتين تدفع الدولة إلى بناء الجدار على حدوده، سعيا منها لمنع التواصل بين أبناء القومية الواحدة أو تأثر القومية المعينة في حدودها مع بني جلدتها في الدولة الأخرى من ناحية نيل الحقوق ، وقد يكون المثال البارز على ذلك ما بناه وتبنيه تركيا من جدار على طول حدودها الجنوبية مع سوريا والغربية مع ايران نتيجة تواجد القومية الكردية بينها وبين هاتين الدولتين.¹

¹ - Arash Abizadeh, liberal egalitarian arguments for closed borders preliminary critical reflections, mogill university, Department of political science, 4.2006. pp2-3. David B.op.cid.pp114-115.

• هناك من يرجع السبب في بناء الجدران إلى مع أنتجته العولمة تدريجيا الرغبة في الانعزال ضمن أجزاء معينة من العالم ، لاسيما بعد سلسلة من الصدمات منها ، أحداث 11 ايلول في الولايات المتحدة والأزمة المالية عام 2008م ، هذا التفسير قدمه جوشوا في كتابه الحاسة السابعة،، حيث يطبق نظرية الشبكة على الحدود الدولية ، فالعالم حسب رؤيه، ينتظم في شبكات تظهر عندما ترتبط العقد ، والتي يمكن أن تكون مؤلفة من الأشخاص أو الأسواق المالية أو الحواسيب أو الهواتف النقالة أو الطائرات بدون طيار أو غيرها، مع العقد الأخرى، والمسألة هنا يتمحور حول الدرجة التي يجب أن تكون عليها هذه الأنظمة المترابطة مفتوحة أو مغلقة مرتبطة بكفاءتها، فالشبكات المفتوحة بالكامل ستصبح غير فعالة ومن ثم ستتوقف عن النمو، لكن البوابات الشبكية تجعل من هذه الشبكات أكثر كفاءة وأمنا، وتطبيقا على الحدود الدولية فأن الدول بعد الدخول في عصر العولمة بلا قيود، ستغدو على مر السنين القادمة أكثر جنوحا إلى بناء الجدران كبوابات آمنة للاتصال بينها.

ثانيا : تداعيات بناء الجدران على الدول

أيا كان السبب وراء بناء الجدران والأسوار ، فإنه لا يخلو من خلق تداعيات وآثار متباينة على الجانبين ، الدولة التي تبني الجدار والدولة المتقابلة ، قد تكون الدولة البانية للجدار محقة في ادعاءاتها وتسعى وراء ذلك إلى حماية أمنها الوطني أو النظام العام فيها أو غيرها من الأسباب ، لكن التداعيات والآثار المترتبة عليها ربما تكون أسوأ على المدى البعيد ، وستضطر في النهاية إلى معالجة المشاكل التي أدت إلى بناءها أصلا للجدار ، وهذا ما سيشكل هدرا لمواردها القومية فيما لو لم تلجأ إلى هذا الإجراء بالأساس ، وعليه فتداعيات وتأثيرات بناء الجدران بين الدول على النحو الآتي:

1- قد يزيد بناء الجدران من حدة الصراع بين الدول والأطراف التي تتبناها ، لاسيما عندما يكون وراء الصراع دافعا قوميا أو طائفيا أو ايديولوجيا أو حتى اقتصاديا اذ من شأن ذلك ، أن

تعزز الهوية بين طرفي الصراع وتجعل من الجدار نفسه هدفا لإسقاطه لما يمثل من رمز للتنافر والعداء بين الجانبين ، ولعل الجدار بين اسرائيل وفلسطين وجدار برلين بين الشرق والغرب خير مثال على ذلك.

2- يسبب الجدار إلى خلق بعض الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية والإنسانية ، فعلى الرغم من أن تقسيم الحدود في الفترة ما بعد الاستعمار أدت إلى تقسيم قوميات محددة وتشرّد أبناء مجتمعات ثقافية متجانسة ، كذلك التفريق بين أعضاء العائلة الواحدة، إلا أنها لم تمنع هؤلاء من ايجاد طرق مختلفة للتواصل فيما بينها ، لكن بناء الجدران صعبت من معاناتهم ، جعلت من التواصل فيما بينها أكثر صعوبة ، ناهيك عن الآثار النفسية المترتبة عن ذلك وانتهاكها للقانون الدولي الإنساني من عدة جوانب كأثارها على الحق في التنقل والعمل والحق في الحياة وفي حياة عائلية طبيعية ، إضافة إلى آثارها على حق اللجوء وإعاقة عمليات الإغاثة الإنسانية .

3- التكلفة المالية الضخمة التي ينسبها بناء الجدران وما يشكل ذلك من عبء إضافي على ميزانية الدولة ، خصوصا وأنها لن تقضي نهائيا على التهديدات الأمنية ، مما يجعل من بناءها عملية غير مجدية من الناحية الاقتصادية ومكلفة للدولة.

4- قد تضعف بناء الجدار من القدرة الدبلوماسية لدى الدولة ، فاللجوء إلى هذا الاجراء كلما طرأ تهديد خارجي ، تجعل من الدولة في نهاية المطاف في حالة انعزال دولي وحبسية بين جدرانها ، الأمر الذي يؤثر على قنوات الاتصال لديها مع العالم الخارجي ويضعف من نشاطها الدبلوماسي شيئا فشيئا.¹

¹ - Arash Abizadeh, op.cit; Reece jonees.op.cid.uri. David. B, artery and Parel poastz.op.cid. pp32-33. And: colin deeds and scolt Whiteford, the social and economic costs of trump s wall, pp25-28 and said saddiki.op.cid. pp17-22. <https://theconversation.com/border-walls-are-ineffective-cosil-y-and-faital-but-we-keepbuilding-them-80116>.

5- لبناء الجدران آثارها على الاستقرار الداخلي للدولة ، اذ كثيرا ما لا يلقي هذا الاجراء من تأييد عام لدى النخب السياسية في البلد ، فيصعب ذلك من الصراع بين الأحزاب السياسية ناهيك عن الرأي العام وهذا ما يؤدي إلى فشل في الحياة السياسية من جانب ويعرقل من عمل الحكومة من جانب آخر، على سبيل المثال الخلاف بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري حول بناء الجدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وعواقبها المؤدية إلى غلق الحكومة وعدم دفع الرواتب لشريحة واسعة من الشعب الأمريكي.

على الرغم مما ذكرنا، هذا لا يعني أن بناء الجدران لم تكن عملية ذات فائدة اطلاقا، إذ أن الدول مثل اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تدعي السلطات فيها أن نسبة التهديدات الأمنية المختلفة على بلدانها قد انخفضت بالمقارنة قبل بناء الجدران، مع ذلك نرى أن هذا الاجراء قد يكون ناجحا بشكل مؤقت، من حيث خفض التهديد أو شعور الناس بالأمان والهوية، لكن على المدى البعيد، لن يكون مجديا وربما يفاقم من حدة المخاطر والتهديدات الأمنية ويبدد آمال الشعب في الحفاظ على هويتها وتحقيق الأمان.¹

¹ - ibid.

خاتمة

خاتمة :

تعد دراسة الحدود الدولية موضوعا هاما وذلك لما تتطوي عليه من اعتبارات سياسية مهمة وما تحتويه من مكانة كبيرة في دراسات العلاقات الدولية ، حيث تعتبر الحدود بين الدول من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها دوليا ، والغاية من ذلك الاتفاق هو تحديد سلطة وسيادة قوانين لكل دولة ودول المجاورة لها ، حيث اختلفت هذه الاتفاقيات وتطورت عبر مسار تاريخي حافل بالتغيرات السياسية والقانونية في العالم ومن هذا المنطلق يتخذ مفهوم الحدود السياسي والقانوني للدول أهمية كبيرة ومن أجله وضعت اتفاقيات وقوانين تختلف باختلاف كل دولة عن أخرى لاختلاف تضاريسها وخصائصها الجغرافية التي تتباين فيما بينها وتتغير بتغير كل اقليم لآخر حيث تؤثر هذه العوامل الجغرافية على السياسية وعلى القوانين الداخلية ونظام المطبق داخل رقعة جغرافية محددة ، ذهبت بعض الدول في البحث عن التوسع لاكتساب مساحات جديدة وحدثت هذه الظاهرة مشاكل وحروب كبيرة ومن هنا ظهر مصطلح الجيوبوليتيك الذي ينطلق من مفهوم الجغرافيا السياسية وهي العلاقة بين الأرض والسياسة ومدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية على السياسة الدولية والعلاقات الدولية .

وقد استعملت الدول الكثير من الطرق والأساليب من أجل ترسيم حدودها الدولية، سواء بالطرق الطبيعية أو الاصطناعية وغيرها، ولعل من أبرزها ما يعرف بالجدران الحدودية أو الحواجز، هذه الأخير التي لقيت انتشارا كبيرا في العالم، لاعتقاد الدول بنجاحتها في التصدي لكافة التهديدات التي قد تمسها، كالإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات، وكذا الهجرة غير الشرعية ، رغم أن معظم هذه الجدران لم تحصل على اتفاق مجمع على بنائها ، وذلك لاختلاف وجهات النظر بين مؤيد لبناء الحواجز الحدودية وبين معارض لها.

وفي ختام بحثنا، توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- تعرض الحدود الدولية للكثير من التغيرات وكذا النزاعات والخلافات ما دفع بمختلف الدول إلى ترسيم هذه الحدود وبخاصة الحدود المتنازع عليها تقاديا لكل الاختراقات وتوسع طرف على آخر.
- تأخذ الجدران الحدودية أشكالاً وتسميات مختلفة وتختلف من حيث سياقاتها التاريخية والسياسية وليس لها سند قانوني يحكمها ولها هدف واحد هدف استراتيجي، فهي بذلك مسألة أحادية الجانب يقررها جانب واحد.
- أن تطور الدولة ونموها وارتقائها مرتبط بالعوامل الجغرافية ، فالدولة ترتبط بمقاصد وأهداف سياسية معلومة ومحددة ويأتي في مقدمتها "المجال الحيوي" الذي يعبر عن الإطار المكاني والحيز الجغرافي التي تعتقد الدولة أن التحرك اتجاهه يعد ضروريا لتحقيق أهداف سياساتها العليا.
- إذا فكرة الأمن القومي ترتبط بالسيادة وضمان المصلحة الوطنية عبر تعزيز الاستقلالية وعدم اختراقها وكذا اتخاذ آليات لمختلف التعاملات الاقتصادية والسياسية وكل ما يعزز الدولة اتخاذ قراراتها وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، هذا كله يكرس لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- إن الخلاف الموجود على مستوى السياسة العالمية بين دعاة العولمة بتأييدهم لفكرة قيام الجدران أمر غير أخلاقي يتنافى مع مبادئ الإنسانية والعالمية، وراح آخرون يرونها آلية أمنية لحماية الدول من التهديدات بأشكالها المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب :

1. أحمد اسكندري، د. محمد ناصر بوغزالة ، القانون الدولي العام ، الجزء الثالث المجال الوطني، مطبعة الكاهنة ، الجزائر، 1998.
2. اسماعيل ابن كثير الدمشقي : تفسير القرآن العظيم، المجلد الثاني، دار الآفاق العربية، القاهرة ، 2006.
3. بدر الدين صلاح محمد محمود، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
4. تغريد رامز هاشم محسن الغداري، مفهوم الحدود السياسية، كلية التربية الاساسية قسم الجغرافيا، جامعة بابل العراق.
5. ريمون كارتيه، الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سهيل سماعة وأنطوان مسعود (بيروت: مؤسسة نوفل، 1983).
6. سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 .
7. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد الرحمن المحسن، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
8. صالح محمد محمود بدر الدين ، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 .
9. الصلابي على محمد سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2005 .
10. صلاحات سامي محمد، معجم المصطلحات السياسية في تراث الفياء، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، 2006.

11. عبد الأمير الذرب، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى ، دار تسنيم للنشر و التوزيع ، عمان، 2006.
12. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2010ء.
13. عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي للبحار - دراسة في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.
14. عدنان صافي، الجيوبوليتيكا، الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة، عمان، المركز الكتاب الأكاديمي 2010.
15. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1995.
16. عمر أبو بكر باخشب، النظام القانوني المفهوم الحدود في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 44 ، 1988.
17. عمر أبو بكر بخشت، النظام القانوني لمفهوم الحدود الدولية في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والأربعون.
18. عمر سعد الله المطول في القانون الدولي للحدود، الجزء الثالث، طبعة الحدود الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
19. عمر سعد الله، الحدود الدولية، النظرية والتطبيق ، الجزائر ، دار هومة، 2007 .
20. فتحي محمد أبو عيانة ، الجغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1995.
21. محمد بركات، مشكلات الحدود العربية ، أطلس للنشر ، القاهرة ، 2005.
22. محمد حافظ غانم ، مذكرات في القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة، 1972.

23. محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض 2001.
24. محمد مهدي عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996).
25. مصطفى سيد عبد الرحمان، الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
26. نعيم الطاهر، جغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الرسائل والأبحاث الجامعية :**
1. الراوي جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.
2. رضا كرموز ، الحدود الآمنة واستراتيجية الجدران العازلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمينة واستراتيجية، قسم العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2021/2020.
3. يطو خميسي ، المقاربة الجزائرية لتحقيق أمن الحدود الشرقية تونس أنموذجا ، مذكرة مقدمة مكلة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي ، تخصص علاقات دولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2018/2018.
- المراجع باللغة الأجنبية :**

1. . Alban Geslin.semantique, « Sémiotique et matérialité des murs, in les murs et le droit international », Sous la direction de Jean-Marc Sorel, Cahiers internationaux, (n°24.paris : édition pèdone,2010).
2. Alexandra novosseleff, Frank Neisse.préfacées murs entre les hommes : paris.la documentation française, (2007) ,p.14.

3. Ancel, Jaques, Géographique des Frontières, Librairie Gaillimard Abbeville, 1938.
4. Bakhashab, Omar, Abubakar, The Legal Concept of International Boundary in : J.KA.U, Vol 9, 1996.
5. Brown Wendy, Walled States, Waning Sovereignty (New York: Zone Books, 2014)Google Scholar.
6. Brown. Walled States, Waning Sovereignty, 32; Weizman, Hollow Land, 161; Jones, Border Walls; Nail, Theory of the Border.
7. C.I.J. recueil2004, conséquences juridiques de l'édification dun mur dans le territoire occupé. Avis consultatifs du 9juillet2004.
8. Di Cintio, Walls, p 11; Sharif, Architecture of Resistance, 15-26-63-130; Weiz5 man, Hollow Land.
9. Didier bigo. frontieres. territoires. securite. souverainete. <http://seriscope.sciencespolutiques, Fr, Le12/09/2012>.
- 10.Didiot, Marie (2015), Biopolitique Et Barrières Frontalières: Le Cas Des Frontières De L'inde. These Pour Obtenir Le Grade De Docteur De L'universite De Reims Champagne-Ardenne, Ecole Doctorale Sciences De L'homme Et De La Societe, Université De Reims Champagne-Ardenne.
- 11.Elisabeth Vallet Charles. Philippe David," The re- buckling of the wall in international relation," Journal of Borderlands studies(27.02.2012).
- 12.Florine Ballif, Stéphane rosière. Le défi des teichopolitiques, Analyser la fermeture contemporaine des territoires, Espace géographique, Murs et clôtures, (N°38.vol.38. Paris : BELIN.2009/3).
- 13.Frank Neisse, Alexandra novosseleff. "L'expansion des murs ; le reflet dun monde fragmente" ? politique étrangère. (Paris : Ifri. Hiver 2010).
- 14.George Lucas. Claude moreau et Claude Labouret.dris. Op.cit. p 99.
- 15.Hastings Donnan & Thomas M.Wilson, Borders Frontiers of Identity, Nation and State.
- 16.Hua Huang, Renovating the Great Wall', China Today, 43:8 (August 1994).
- 17.Jean pascal soudagne, L'Histoire de la ligne Maginot (paris: Éditions ouest France,2006).
- 18.Jean. Marc Sorel. Le mur est-il souple dans le droit international intervention a la 3eme Edition du colloque international. Murs, Barrières Frontières, Organise par la chaire Raoul Dandurand de l'université du Québec a montreal.qui a cu lieu les, 17 et 18mai 2011.
- 19.Jim Yardley, 'Pope Francis suggests Donald Trump is "not Christian", New York 1 <http://www.nytimes.co/01///orl/merica/opeTimes> (18 February 2016), available at: [francis-donald-trump-christian.html?smprod=nytcore-ipad&smid=nytcore-ipad-share](http://www.nytimes.co/01///orl/merica/opeTimes) }.

20. Joshua's cooper. remote seven senses, "power fortune and survival and the network age, little Brown and company (New York: Boston, london 2016).
21. Le petit Larousse définit la muraille comme suit, La muraille : mur épais, D'une certaine élévation, Cite par : George Lucas. Claude moreau et Claude Labourait, petit Larousse illustré, (Paris : Librairie Larousse, 1986).
22. Liu Dexi, 'Zhongguo de fazhan yu waijiao zhengce de zouxiang [Trends in China's development and foreign policy]', Guoji zhengzhi yanjiu (2015).
23. Mathilde. van meeuwen, walled friends: thepecullar co-existence of nafta and the United States-Mexico border walls, Master thesis, International relations,) Faculty of huminites, Nether lands: laden university, 2017).
24. Meyer, Jeffrey. F, The Dragons of Tiananmen: Beijing as a Sacred City (Columbia SC: University of South Carolina Press, 1991), 4 Scholar. See also Waldron. The Great Wall of China.
25. N.Hill, Clains To Territory In International Law And Relations, Oxford, 1945.
26. Pascal Gauchon.avec la coordination de Sylvia Delannoy et Jean-Marc huis oud, Dictionnaire de géopolitique et de géoéconomie, (Paris : presses universitaires de France, 2011).
27. Rees Jones , "Borders and walls: Do barriers deter unauthorized migration," The online journal of migration policy institute (05/10/2016) .
28. Rosière, Stéphane & Jones, Reece (2012), Teichopolitics: Re-considering Globalisation Through the Role of Walls and Fences, Geopolitics, Vol 17:N1.
29. Rosière, Stéphane (2011). Teichopolitics: The Politics Of Border Closure. Si Somos Americanos. Revista de Estudios Transfronterizos Volumen XI/No 1p226.
30. Rousseau Charles, Droit International Public, Tome III, Edition Derey, Paris, 1977.
31. Ruzié, David. Teboul, Géraed. Droit International Public,, 20eme Edition, Dalloz, Paris, 2010.
32. see: Wendy Brown, walled states waning sovereignty, zone(Books New York: 2010.
33. Wendy Brown. Les murs de séparation et le déclin de la souveraineté étatique, Traduit de l'anglais par Vieillescazes Nicolas, Les prairies ordinaires, Paris 2009.

الفهرس :

	شكر وتقدير
	الاهداء
أ	مقدمة
الفصل الأول : الحدود الجغرافية السياسية	
05	المبحث الأول : سياق تاريخي مفاهيمي للحدود بين الدول
05	المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام
06	أولاً: الحدود الدولية كظاهرة سياسية
08	ثانياً: الحدود الدولية كظاهرة قانونية
10	المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الحدود الدولية
10	أولاً : فكرة الحدود في العصور القديمة
12	ثانياً : ماهية الحدود في العصور الوسطى
15	ثالثاً : الحدود الدولية في العصر الحديث
18	المبحث الثاني : تصنيفات الحدود وأهميتها
18	المطلب الأول : تصنيف الحدود
18	أولاً : الحدود الاصطناعية
20	ثانياً: الحدود الطبيعية
25	ثالثاً: أنواع الحدود الأخرى
29	المطلب الثاني : أهمية الحدود السياسية
الفصل الثاني : تأصيل جيوبوليتيكي للحوازر والجدران الحدودية بين الدول	
31	المبحث الأول : الحواجز والجدران الحدودية
31	المطلب الأول : ماهية الجدران الحدودية

31	أولاً : تاريخ الحواجز الحدودية
32	ثانيا : تعريف الجدران الحدودية
40	المطلب الثاني : أنواع الحواجز الحدودية
40	أولاً: الخط الأمامي أو الخط المتقدم
41	ثانيا : السياجات والجدران
45	ثالثا : المضيق المغلق
47	المبحث الثاني : تطور الجدران الحدودية ودوافع بنائها
47	المطلب الأول : تطور الجدران الحدودية
47	أولاً: تطور الجدران الى حدود القرن العشرين
51	ثانيا: الجدران العازلة حديثا
52	ثالثا: بناء الجدران الحدودية بين التأييد والرفض
57	المطلب الثاني : دوافع بناء الجدران الحدودية وتداعياتها
57	أولاً : دوافع بناء الجدران الحدودية
61	ثانيا : تداعيات بناء الجدران على الدول
65	خاتمة
68	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص

ملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوع الجدران الحدودية في العلاقات الدولية من التشديد إلى مرونة الحدود المعولمة ، وذلك من خلال التعرف على الحدود الجغرافية السياسية في سياقها التاريخي والمفاهيمي وكذا تصنيفات الحدود وأهميتها، ثم محاولة تأصيل جيوبوليتيكي للحواجز والجدران الحدودية بين الدول من خلال التعرف بالحواجز والجدران الحدودية والتطور الذي عرفته ودوافع بنائها.

الكلمات المفتاحية : الجدران الحدودية - الحواجز الحدودية - الحدود الدولية - العلاقات الدولية.

Summary

This study dealt with the issue of border walls in international relations from stress to the flexibility of globalized borders, by identifying the geopolitical borders in their historical and conceptual context, as well as the classifications of borders and their importance, and then trying to root the geopolitical barriers and border walls between countries by identifying the barriers and border walls and the development that I knew it and the motives for its construction.

Keywords: border walls - border barriers - international borders - international relations.